

Distr.: General
30 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا (باسم أيرلندا والنرويج) وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سوريا)" الذي عقد يوم الأربعاء، 28 نيسان/أبريل 2021. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) دانغ دنه **كوي**
رئيس مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير
270521 040521 21-05811 (A)



المرفق 1

إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن

يجتمع المجلس الاستشاري للمرأة السورية في جنيف هذا الأسبوع، لأول مرة شخصيا منذ عام. وأشكر السلطات السويسرية على التمكين من ذلك. كان أعضاء مجلس الإدارة نشطين للغاية في تزويدي وفريقي بمعلومات حيوية من الميدان وتقديم المشورة بشأن العملية السياسية. وعلى الرغم من أنهن يمثلن آراء وخلفيات مختلفة بشأن العديد من القضايا، فإنهن يواصلن إيجاد سبل للعمل معا بل والتوصل إلى اتفاق في كثير من الأحيان. فهن في تنوعهن والتزامهن يلتقطن ما يعانيه الكثير من السوريين ويركزن على ما يريد الكثير من السوريين تحقيقه لبلدهم.

وينبغي ألا ننسى أنه بالإضافة إلى التحديات التي تواجه جميع السوريين، عانى العديد من النساء أيضا من العنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر والقسري، والاتجار بالبشر. ومع مقتل وجرح الرجال بأعداد كبيرة، أصبح عدد النساء اللواتي يرأسن الأسر المعيشية أكبر من أي وقت مضى، على خلفية العنف والإرهاب والتشريد وعدم الاستقرار والعوز والجائحة.

وعندما التقيت بالمجلس يوم الاثنين، أعرب الأعضاء عن خوف مشترك من الانقسام الدائم في سوريا ومخاوف من أن تؤدي الخلافات بين الجهات الفاعلة الخارجية إلى إدامة الصراع السوري. لكنهن تحدثن أيضا بأمل وتصميم عن تجديد العملية السياسية، وعن هدوء دائم في جميع أنحاء البلاد، ودستور جديد يضمن حقوق وحريات الجميع في سوريا. إنهن يريدن أن يرين نهاية للنزاع ككل، وسلاما مستداما يتحقق بمشاركة هادفة من النساء السوريات، مع سلامة المرأة واحتياجاتها الأساسية وكرامتها وحقوقها والمساواة في جوهرها.

أريد اليوم أن أحذر الجميع – تحذيرا بإعطاء الأولوية للبحث الاستباقي عن تسوية للنزاع السوري. وعلى الرغم من أكثر من عام من الهدوء النسبي بالمعايير السورية، فقد ذكّرنا هذا الشهر باحتمال تفاقم الوضع أو تدهوره بسرعة.

كان هناك تصعيد كبير في شمال غرب سوريا. وشمل ذلك شن غارات على مستشفى تدعمه الأمم المتحدة وأُخطِرت به في غرب حلب، بالقرب من مخيمات المشردين داخليا المكتظة بالسكان وعلى الحدود السورية التركية حيث يتم تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة، فضلا عن قصف المناطق السكنية في غرب مدينة حلب.

وفي 22 نيسان/أبريل، نسبت الحكومة السورية ضربات جوية داخل سوريا إلى إسرائيل للمرة الثانية خلال شهر واحد. ثم قامت الحكومة السورية بتفعيل منظومة الدفاع الجوي، وادعت إسرائيل أن قذيفة انطلقت من سوريا أصابت بعد ذلك الأراضي الإسرائيلية. وقالت إسرائيل إنها نفذت بعد ذلك المزيد من الضربات داخل الأراضي السورية.

وقد واصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تصعيد نطاق الهجمات في وسط وشمال شرق سوريا، وفي إحدى الحالات، أفادت التقارير أن الخلايا اختطفت عشرات المدنيين من ريف حماة. وقد شهدت عفرين وتل رفعت وعين عيسى ارتفاعا مطردا في الأعمال العدائية. واندلعت توترات في القامشلي السلمية عادة إلى مواجهة عنيفة الأسبوع الماضي، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم.

ولا يزال الجنوب الغربي غير مستقر على الدوام، مع عمليات الاختطاف والقتل والاحتجاز والإجرام الواسع النطاق وتحركات القوات ما يجلب شبح التصعيد الوشيك.

ومن السهل جدا أن يصبح محصنا ضد هذه الأنواع من التطورات والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها. ومن الضروري وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وفقا للقرار 2254 (2015)، وكذلك اتباع نهج تعاوني للقضاء على الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة.

ويقلقني العوز الاقتصادي الذي يواجهه الشعب السوري في سياق عقد من الصراع والدمار، والفساد وسوء الإدارة، واقتصادات الحرب، والانهيار المالي اللبناني، والجائحة والعقوبات. في حين استعادت الليرة السورية بعض قيمتها هذا الشهر، على خلفية تدابير الحكومة السورية، تزال أسعار المواد الغذائية عند مستويات قياسية تاريخية ولم يتراجع التضخم. وهناك الآن 12,4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها 4,5 ملايين في العام الماضي وحده. ولا يزال نقص الوقود شاغلا رئيسيا أيضا.

وسيسلط وكيل الأمين العام لوكوك الضوء على الآثار الإنسانية لهذا العوز وحالات الإصابة بمرض الفيروس التاجي المتفشي في بعض الأحياء والتخفيضات الجديدة في إمكانية وصول المياه إلى ما يقرب من نصف مليون شخص في الحسكة. واسمحوا لي أيضا أن أشدد، كما سيفعل، على الأهمية الأساسية لوصول المساعدات الإنسانية الكامل والمستدام ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، من خلال تكثيف عمليات التسليم عبر الخطوط وعبر الحدود. وقد شدد الأمين العام في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى الجمعية العامة على أن الاستجابة الواسعة النطاق عبر الحدود لمدة 12 شهرا إضافية لا تزال ضرورية لإنقاذ الأرواح. وأناشد أعضاء المجلس التركيز على تحقيق توافق في الآراء تحقيقا لتلك الغاية.

ومع تقديري للمانحين، ما زلت أناشدهم مواصلة تقديم الدعم لركائز خطة الاستجابة الإنسانية: المساعدة الإنسانية والحماية والقدرة على الصمود والوصول إلى الخدمات.

وقد عبر المجتمع المدني المتنوع الذي ما زلت أتعامل معه عبر غرفة دعم المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة عن مخاوف مشتركة إزاء تدهور الوضع بالنسبة لمعظم السوريين. وفي رسالة مشتركة ألقاها بعض الأعضاء مؤخرا في مؤتمر بروكسل في نهاية آذار/مارس، لفتوا الانتباه إلى الأثر المدمر الذي أحدثته سنوات الحرب العشر على النسيج الاجتماعي لسوريا واستمرار النزوح وتدهور الوضع بالنسبة للاجئين. ودعوا إلى زيادة البرامج الإنسانية وبرامج سبل كسب الرزق وتطبيق جميع الاستثناءات الإنسانية على نظم الجزاءات. وشددوا على ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بالآلاف الذين ما زالوا محتجزين أو مختطفين أو مفقودين، ودعوا إلى حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015).

واسمحوا لي هنا أن أكرر نداء الأمين العام بشأن أهمية تجنب وتخفيف أي آثار لتدابير الجزاءات على قدرة السوريين على الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي فيما يتصل بكوفيد-19.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أهمية إلغاء حظر تناول ملف المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وطالما ظل هذا الملف مجمدا إلى حد كبير، فلن يتمكن العديد من السوريين حتى من البدء في التفكير في المضي قدما، ولا يمكن بدء استعادة النسيج الاجتماعي في سوريا. أعرف بشكل مباشر الخسائر الفادحة التي تلحقها هذه القضية بالأسر، من خلال الاتصالات المتكررة مع الجمعيات الأسرية والجماعات

النسائية والمواطنين السوريين العاديين. وقد شاركت مع نائبي وبدعم من موظفين متفرغين، مباشرة مع الأطراف تحقيقا لهذه الغاية، ونواصل القيام بذلك.

وكذلك يشارك مكتبي في فريق عامل، إلى جانب إيران وروسيا وتركيا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب، رغم أن هذه المجموعة لم تجتمع إلا مرة واحدة خلال 14 شهرا. وعلى الرغم من العدد المتواضع من المحتجزين والمختطفين الذين أطلق سراحهم في عمليات التبادل المتزامن للأسرى واحدا مقابل واحد، لم يحرز أي من المسارين تقدما حقيقيا. وطُرحت أفكار محددة، بما في ذلك فكرة اتخاذ إجراءات ملموسة لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، غير أن هذه الأفكار تحتاج إلى تفعيل. وأكرر مناشدتي للحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى أن تقوم بعمليات إطلاق سراح أحادية الجانب للمحتجزين والمختطفين وأن تتخذ إجراءات هادفة بشأن المفقودين على نطاق يتناسب مع حجم هذه المسألة المأساوية. وسيكون عيد الفطر القادم مناسبة واضحة لهذا النوع من العمل.

وإذا كان لهذا النزاع الذي تم تدويله بدرجة كبيرة أن يتحرك نحو الحل، فإننا بحاجة إلى دبلوماسية دولية بناءة وشاملة بقدر أكبر بشأن سورية لمحاولة بدء إحراز التقدم خطوة بخطوة. وقد تحدثت عن هذا الأمر مع الأطراف السورية، وسأواصل فعل ذلك خلال المداولات المستقبلية. كما تحدثت عن ذلك في اتصالاتي مؤخرا مع محاورين رئيسيين في روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران والعالم العربي وأوروبا وغيرها في المجلس. وأفهم أن هناك محاورين دوليين رئيسيين يعربون عن اهتمامهم بهذه الفكرة. ومن الواضح في نفس الوقت أن انعدام الثقة والرغبة في أن يتحرك الآخرون أولا عنصران بارزان في أذهان الكثيرين.

وأنا أفهم هذه المواقف. ولكن ثمة سبلا للتغلب على هذه المخاوف. ويمكن لوسيلة جديدة للمناقشة الدولية أو شكل دولي جديد أن يؤدي إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة الذين يمكنهم أن يسهموا بشيء ما في الحوار. ويمكن للمشاورات الاستكشافية أن تساعد في اختبار الإمكانيات وسد فجوات انعدام الثقة التي تعوق مثل هذا الجهد. ويمكن للجهات الفاعلة الرئيسية أن تحدد بواقعية ودقة الخطوات المتبادلة التي يمكن أن تتخذها وما ستطلبه من أجل تعزيز التقدم المحرز بشأن القرار 2254 (2015). ويمكن أن تساعد في ذلك مجموعات تدابير محددة تحديدا جيدا من دون غموض، وكذلك التنفيذ والتحقق المتوازيان، حسب الاقتضاء. ولا توجد ضمانات بالتوصل إلى أرضية مشتركة، ولكنني مقتنع بأن ذلك أمر ممكن. فهناك ما يكفي من المصالح المشتركة على المحك كي نحاول. ويجب أن نبدأ في وضع الأساس لهذا الجهد، مدركين أن الأمر سيتطلب وقتا وجهدا لكي يؤتي ثماره. إننا نحتاج إلى استكشاف ما هو ممكن، بهدوء نسبي في الميدان وإن كان هشا، وفهم العديد من العواصم لضرورة إيجاد سبيل للمضي قدما. فينبغي ألا نضيع المزيد من الوقت في استكشاف هذه الإمكانيات بجدية.

ونحيط علما بأن الانتخابات الرئاسية في سورية قد حُدد موعدها في 26 أيار/مايو. وتقرر إجراء الانتخابات في ظل الدستور الحالي، وهي ليست جزءا من العملية السياسية التي أرساها القرار 2254 (2015). والأمم المتحدة ليست مشاركة في هذه الانتخابات وليست لها ولاية بالمشاركة. وتواصل الأمم المتحدة التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع في سورية. فالقرار 2254 (2015) يفوض الأمم المتحدة في هذا الصدد بتسهيل عملية سياسية تتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لدستور جديد، تدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، ويحق لجميع السوريين، بمن فيهم السوريون في الشتات، المشاركة فيها.

وأود أن انتقل أخيرا إلى اللجنة الدستورية وأمهد لملاحظاتي بتناول مسألتين متعلقتين بالسياق.

أولا، يتولى السوريون قيادة اللجنة وملكيتها. وقد أنشئت وخُولت لها السلطات بموافقة حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة التفاوض السورية، على النحو الذي يسرته الأمم المتحدة – وتحديدا اختصاصها وقواعدها الأساسية. فاللجنة تعمل وفقا للاختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية. وقد أكد أعضاء اللجنة ذلك في مدونة سلوك اعتمدوها بتوافق الآراء. وأناشد الرئيسين المشاركين وجميع أعضاء اللجنة احترام المصطلحات في الأطر المرجعية في مداولاتهم الرسمية. كما أناشدهم الالتزام بمدونة قواعد السلوك في البيانات العامة.

ثانيا، أوضحت بجلاء أنه كان من الضروري، لمصلحة السوريين أنفسهم، إعداد دورة سادسة لهيئة اللجنة المصغرة بعناية. وينبغي توفير ضمانات لكفالة تنفيذها للاختصاصات واستعادة بعض الثقة وبنائها وإحراز تقدم في ولاية اللجنة المتمثلة في إعداد مشروع إصلاح دستوري والموافقة عليه جماهيريا. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الدورة السادسة مختلفة عما حدث من قبل – مع تحديد أهداف واضحة واتباع أساليب عمل موثوق بها وتعزيز التعاون بين الرئيسين المشاركين، ووضع خطة عمل مستقبلية.

وقد عملت بصبر مع الرئيسين المشاركين لتيسير المقترحات بينهما والتبادل معي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية عقد هذه الدورة. ومنذ إحاطتي الأخيرة، أدت المصطلحات التي لا تتفق مع الاختصاصات والاختلافات الحقيقية بشأن المنهجية إلى طريق مسدود رأيت أنه لا يمكن تجاوزه بمزيد من الحوار بين الرئيسين المشاركين. وقد تشاطرت مع الرئيسين المشاركين في 15 نيسان/أبريل اقتراحا توفيقيا، بالاستفادة من الأفكار الجيدة التي أدرجها كل منهما في مقترحاته، وطلبت من كل منهما أن يقدم تنازلات للتوصل إلى حل وسط. وأود أن أشير إلى أنه من المؤسف أن العناصر السرية للمناقشات الجارية تجد طريقها إلى وسائط الإعلام. ولدي قناعة بأن هذا الاقتراح، إذا ما نفذ، سيساعد اللجنة على المضي قدما تدريجيا في عملها. كما بدأت الحوار مؤخرا مع الثلث الأوسط الممثل للمجتمع المدني.

وقد تلقيت قبل هذه الإحاطة مباشرة ردا رسميا على اقتراحي من الرئيس المشارك الذي رشحته لجنة التفاوض السورية. وأبلغني الرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية بأن ردا رسميا سيسلم في الأسبوع المقبل. وسأنتظر حتى أتلقى ردي الرئيسين المشاركين كليهما وحواري معهما قبل الإدلاء بمزيد من التعليقات بهذا الشأن. وأود أن أقول في الوقت الراهن إن الأمم المتحدة على استعداد لعقد دورة سادسة في أقرب وقت ممكن من الناحية اللوجستية بمجرد التوصل إلى اتفاق بين الرئيسين المشاركين.

فاللجنة الدستورية جزء مما يجب أن يكون بالضرورة عملية أوسع نطاقا لتنفيذ القرار 2254 (2015) – وهي من النوع الذي يمكن أن يساعد في إطلاقه نهج تدريجي. وتلك العملية الأوسع نطاقا ضرورية للعمل تدريجيا على تهيئة نوع من الظروف الآمنة والهادئة والمحايدة التي يمكن أن يترسخ فيها إصلاح دستوري توافقي يحظى بالدعم على نطاق واسع في سورية. وهذه هي نفس الشروط اللازمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين ولنوع الانتخابات التي نص عليها القرار 2254 (2015). ولا يمكننا الوصول إلى تلك النقطة دُفعة واحدة. ولكن هناك خطوات يمكن اتخاذها لتوليد بعض الحركة، ويتطلب الأمر دبلوماسية دولية بناءة لتحديده وتنفيذه. وأنا منفتح على أي اقتراحات أو نصائح، لكنني لا أرى طريقا آخر سوى هذا لمساعدة الشعب السوري على الخروج من أزمته الرهيبة ونحو مستقبل أفضل يلبي تطلعاته المشروعة ويعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

المرفق 2

إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سأغطي خمس نقاط اليوم: أولا، تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ ثانيا، الأزمة الاقتصادية؛ ثالثا، حماية المدنيين؛ رابعا، وصول المساعدات الإنسانية؛ وأخيرا، المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

ولأبدأ بكوفيد-19 الذي أعلن غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، أنني سأتناوله. وكما قلت من قبل، بما أن التجارب في جميع أنحاء البلد محدودة للغاية، هناك درجة عالية من أوجه عدم اليقين بشأن حجم الجائحة بالضبط في سورية. بيد أن المعلومات المتاحة تظهر بشكل واضح جدا أن انتشار الفيروس، مرة أخرى، انتشار سريع ولكنه يتسارع أيضا. فقد كان عدد الحالات الجديدة التي سجلتها وزارة الصحة في آذار/مارس ضعف العدد المسجل في شباط/فبراير. والمستشفيات في دمشق، بما في ذلك وحدات العناية المركزة، ممتلئة الآن.

وفي شمالي سورية، تأكدت حالات جديدة في مخيمات النازحين، بما في ذلك في مخيمي الهول والروج. ويفتقر كلا المعسكرين إلى الموارد اللازمة لعلاج المصابين بكوفيد-19.

وفي الأمم المتحدة، نبذل قصارى جهدنا لتقديم الدعم، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرة على المراقبة، وتوفير معدات الحماية الشخصية، وتوفير التدريب للعاملين في المجال الطبي، فضلا عن دعم بدء حملات التطعيم.

وفي الأسبوع الماضي، وصلت أولى شحنات اللقاحات من مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي إلى سورية، ومن المتوقع وصول شحنات إضافية على مدار العام. وينبغي أن تغطي الإمدادات من مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي حوالي 20 في المائة من السكان، ولكن من الواضح أن ذلك لا يكفي بتاتا. وهي خطوة أولى حيوية لحماية العاملين في المجال الطبي وأشد الفئات ضعفا، ولكن ستكون هناك حاجة إلى المزيد من اللقاحات في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أوضح نقطة واضحة مفادها أن جرعات اللقاح التي وصلت إلى شمال غرب سورية قد تم إيصالها، مثل جميع المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة هناك، عبر معبر باب الهوى الحدودي. ومن غير الواضح حقا كيف يمكن أن تصل هذه الشحنات في المستقبل إلى شمال غرب سوريا ما لم يؤكد المجلس تجديد التفويض لإمكانية وصول الأمم المتحدة عبر الحدود. وقد وجه غير بيدرسن نداء إلى المجلس اليوم في هذا الصدد، معززا ما قاله الأمين العام بالفعل. وبطبيعة الحال، أنا أيضا أؤيد تلك النداءات.

بعد ذلك، أنتقل إلى الأزمة الاقتصادية. ولقد كان سعر الصرف متقلبا مرة أخرى. والواقع أن قيمته ارتفعت على مدى الشهر الماضي أو نحو ذلك. وتبلغ الآن حوالي 400 3 جنيه سوري مقابل دولار الولايات المتحدة في السوق غير الرسمية. ويقارن ذلك بـ 700 4 جنيه سوري مقابل الدولار عند أدنى مستوى لها في مارس/آذار.

ومن نتائج ذلك أن هناك، في بعض الأماكن، بعض الانخفاضـــات في أســـعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز والسكر، التي يستورد الكثير منها، كما هو واضح. ولكن أسعار المواد الغذائية عموما لا تزال عند مســتويات مرتفعة بصــورة غير مســبوقة. وفي الواقع، تضــاعفت أســعار الخبز المدعومة في الحسكة هذا الشهر. لذا، في جميع أنحاء البلد، لا تزال تقييماتنا للأمن الغذائي تظهر أن الحالة تزداد سوءا.

وتقول معظم الأســـر الســـورية – أكثر من نصـــفها – أنها لا تتوفر على ما يكفي من الغذاء أو الطعام المغذي على نحو كاف. وهذه زيادة بأكثر من 70 في المائة مقارنة بالعام الماضـــي. وهذه نســـبة – وهو أمر لن يكون مفاجئا – تزداد كثيرا بين الأشخاص الذين شردوا وبين العائدين.

والنقص المســـتمر في الوقود يؤثر بشــكل متزايد على العمليات الإنســـانية أيضـــا. فقد ألغيت عدة بعثات ميدانية هذا الشهر لعدم وجود وقود كاف للقيام بها.

وتتعلق نقطتي التالية بالحماية. تطرق غير بيدرسن مرة أخرى إلى العنف الذي شهدناه مؤخرا. وقُتل اثنان آخران من عمال الإغاثة في ســورية هذا الشــهر. وقتل المتطوعان في المنظمة الوطنية غير الحكومية ”البر وحســان رأس العين“ في هجوم مســلح وقع في 17 نيســان/أبريل أثناء عودتهم من مشــروع للمســاعدة الإنسانية في دير الزور.

وأدين مرة أخرى هذا الهجوم وجميع الهجمات المماثلة. ويقدم العاملون في المجال الإنســـــاني في ســورية مســاعدات منقذة للحياة في ظل أصــعب الظروف معرضــين أنفســهم لخطر كبير. ويجب أن يكونوا محميين حقا.

وفي الشـــمال الشـــرقي أيضـــا، نراقب بقلق التوترات المتزايدة في مدينتي القامشـــلي والحســـكة وضواحيهما. وفي الأسبوع الماضي، أسفرت الاشتباكات في القامشلي عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين، بينهم طفلان، وإصابة كثيرين آخرين. وشرد ما لا يقل عن 000 15 شخص.

وفي مخيم الهول، أسفرت عملية أمنية اختتمت في 1 نيسان/أبريل عن احتجاز أكثر من 100 من ســـكان المخيم. كما أدت هذه العملية إلى تعليق بعض الخدمات الإنســـانية مؤقتا. ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن في مخيم الهول مستمرا، إذ قتل شخصـان آخران على الأقل منذ تلك العملية الأمنية. وكما قال الأمين العام، إننا نشـــهد فشـــلا جماعيا في حماية النســـاء والأطفال في مخيم الهول وغيرها من المخيمات وأماكن الاحتجاز في شـمال شـرق سـورية. وعشـرات الآلاف من الأطفال ينشـأون في ظروف يائسـة ومخزية حقا. ولذلك، فإنني أشـــارك الأمين العام مرة أخرى في حث الدول الأعضـــاء المعنية على القين بســـرعة وأمان بالسماح بإعادة رعاياها طواعية إلى أوطانهم، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي والمعايير الدولية.

كما يجب حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين، وقد أطلعت أنا وآخرون المجلس على ذلك بالأمس (انظر S/2021/415).

وأود أن أوافيكم بمعلومات مســـتكملة عن الحالة المتعلقة بالمحطة المائية علوك. وقد انقطعت إمدادات المياه مرة أخرى بشـكل شـبه مسـتمر خلال الأسـبوعين الماضـيين. ويؤثر ذلك على ما يقرب من نصـف مليون شـخص في الحسكة، بما في ذلك في مخيم الهول. وقد سـجلت الأمم المتحدة حتى الآن أكثر من 20 حالة من حالات انقطاع إمدادات المياه خلال العام الماضي.

وتقوم الوكالات الإنسانية بنقل أكثر من 000 3 متر مكعب من المياه يوميا إلى المنطقة، لكن هذا لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، لا سيما وأن المناطق التي تشهد المعارك، مثل أجزاء أخرى كثيرة من سورية، تتزايد فيها أعداد حالات الإصابة بكوفيد-19. لذلك أدعو مرة أخرى إلى حل مستدام للحفاظ على تدفق المياه من محطة علوك. وأي حل يجب أن يتضمن كفالة وصول الأفرقة التقنية على نحو آمن ومنتظم إلى المحطة والمنشآت الكهربائية التي تعتمد عليها.

وتتعلق نقطتي التالية بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. في شمال غرب سورية، لا يزال ملايين الأشخاص يكتظون على الحدود في منطقة حرب نشطة، معتمدين على المساعدات التي يتم إيصالها عبر الحدود من تركيا. وتظهر بياناتنا أن هؤلاء الناس أسوأ حالا الآن مما كانوا عليه قبل تسعة أشهر.

وتصل هذه العملية عبر الحدود كل شهر إلى حوالي 2,4 مليون شخص يعتمدون عليها في الغذاء والأدوية والمأوى وغيرها من الإمدادات الحيوية. وعدم تمديد الإذن بنقل هذه الإمدادات عبر الحدود سيؤدي إلى قطع شريان الحياة هذا. وقد ناشدت المجلس أن يفعل ذلك في إحاطتي، مثلما ناشده غير والأمين العام.

ولا يمكننا، في ظل الظروف الراهنة، أن نحل محل القناة العابرة للحدود. ونواصل العمل مع الأطراف لنشر أول قافلة إنسانية عبر الحدود في شمال غرب سورية. وعُرض في آذار/مارس مفهوم منقح للعمليات لتلك القافلة ولإيصال المساعدات. ولم يرفض بعد، ولكن لم يوافق الجميع على التفاصيل التنفيذية للبعثة المقترحة. ولذلك، تستمر المشاورات في محاولة لمعالجة تحفظات الأطراف، بما في ذلك مسألة كيفية توزيع المعونة بمجرد وصول القافلة إلى الأماكن المقصودة.

وفي الشمال الشرقي، تؤثر على العمليات أيضا الأعمال العدائية في القامشلي والحسكة وحولهما، والتي ذكرتها سابقا. وهناك 25 شاحنة تحتوي على حصص غذائية عالقة عند نقطة تفتيش خارج القامشلي منذ 23 نيسان/أبريل. وهذا النوع من العرقلة غير مقبول حقا ومثال آخر على البيئة التشغيلية الصعبة التي تواجهها المنظمات الإنسانية في شمال شرق سورية.

وفي حين أن الأمم المتحدة قد زادت من عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، فإن الاحتياجات لا تزال تفوق قدرتنا على الاستجابة. والعديد من المرافق الطبية لا تزال تعاني نقصا في الإمدادات والمعدات اللازمة، كما أوضحت في الشهر الماضي بمزيد من التفصيل (انظر S/2021/315). وعموما، ازدادت الحالة سوءا منذ إزالة معبر اليعربية الحدودي المأذون به في كانون الثاني/يناير 2020.

وأود أن أنتقل الآن إلى مخيم ركبان. والاستعدادات جارية عل قدم وساق للمغادرة الطوعية التي تدعمها الأمم المتحدة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. وفي هذا الشهر، وافقت الحكومة على استخدام قرية دوير، في ريف دمشق، كمركز للحجر الصحي في سياق مكافحة كوفيد-19، وهذا يمهد الطريق للذين يختارون المغادرة.

وفي غضون ذلك، فإن التقييم في المخيم نفسه قاتم للغاية. فلم يتم إيصال أي مساعدات إنسانية إلى ما يقدر بنحو 12000 شخص في الركبان من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019.

وقد تطرق غير إلى مسألة الجزاءات. وأنا أكرر مرة أخرى ما قاله. وأحيط علما مرة أخرى بالتأكيدات العلنية التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن برامج الجزاءات التي يطبقانها

لا تحظر تدفق الإمدادات الإنسانية إلى سوريا، وأنهما يلتزمان بتطبيق الإعفاءات الإنسانية تطبيقا كاملا وعاجلا.

وللأسف، نرى تأثير الجزاءات على العمليات الإنسانية في شكل الامتثال المفرط للتدابير المتخذة، بما في ذلك في القطاع المالي. وقد أبلغ أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل انطلاقا من دمشق عن مشاكل خطيرة في متطلباتها المصرفية هذا العام. ولذلك، أشجع الدول الأعضاء المعنية على العمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية والمصارف على السواء لمحاولة حل هذه المشاكل.

وأخيرا، سأقول بضع كلمات فحسب عن المساعدة التي نقدمها من خلال الأمم المتحدة والوكالات التي نعمل معها في جميع أنحاء سوريا.

في مؤتمر بروكسل الخامس، الذي لم يتمكن غير من حضوره، والذي تشاركت رئاسته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في 30 آذار/مارس، قُدمت تعهدات بتقديم 4,4 بليون دولار لتقديم المساعدة في سوريا والمنطقة هذا العام. وتساعدنا تلك المساهمات في الحفاظ على عملية إنسانية ضخمة تنسقها الأمم المتحدة في سوريا. وهي تصل حاليا إلى حوالي 7,7 مليون شخص كل شهر في جميع أنحاء البلاد.

ولكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وتهدف المنظمات الإنسانية إلى إيصال المساعدات إلى 12,3 مليون شخص في سوريا هذا العام. ومن الحيوي حقا أن تحصل على الموارد الإضافية وإمكانية الوصول اللازمة لتمكينها من القيام بذلك.

المرفق 3

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. وبالإضافة إلى إحاطتيهما وتقرير الأمين العام (S/2021/390)، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مساعيها الحميدة وأن تلتزم بالعملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون. ينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده سعيا إلى حل سياسي والدفع من أجل إنهاء سريع للأزمة السورية. وتدعو الصين جميع الأطراف في سوريا إلى المشاركة والتشاور عن كثب مع المبعوث الخاص بيدرسن والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترتيبات الجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تظل اللجنة الدستورية مستقلة في عملها وخالية من التدخل الخارجي. وأحاطت الصين علما بإعلان سوريا أنها ستجري انتخابات عامة الشهر المقبل. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى احترام سيادة سوريا واختيار شعبها. إن مستقبل سوريا ومصيرها يجب أن يقرره الشعب السوري نفسه.

وإنهاء الاحتلال الخارجي والقضاء على القوى الإرهابية هما شرطان أمنيان ضروريان لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ويساور العديد من أعضاء المجلس القلق إزاء الأنشطة الإرهابية داخل سوريا وخطر انتشارها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس، لمكافحة القوى الإرهابية في سوريا.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز أهمية الإغاثة الإنسانية في سوريا والتخفيف من معاناة الشعب السوري بفعالية. وتَبرز التحديات الإنسانية المعقدة التي تواجه سوريا اليوم من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص النفط وانتشار مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19). ويتعين على وكالات الأمم المتحدة زيادة المساعدات الغذائية ومساعدة سوريا في الحفاظ على بنيتها التحتية الزراعية، مثل إمدادات المياه والطاقة. وتدعم الصين الأمم المتحدة في توفير اللقاحات لسوريا من خلال مرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19، وقد وصلت شحنة الصين من هذه اللقاحات إلى العاصمة السورية دمشق في 24 نيسان/أبريل. ونأمل أن يساعد الحقن بالتطعيم في الوقت المناسب في الحد من تفشي الجائحة في سورية.

وتعاني سورية، التي تأثرت بالعقوبات الأحادية والحصار الاقتصادي، من نقص حاد في النفط، واضطر العديد من محطات الوقود إلى الإغلاق بسبب انخفاض إمدادات الوقود. وتحث الصين البلدان المعنية على الاستجابة لنداءات الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والعضوية الواسعة إلى رفع الجزاءات الأحادية المفروضة على سوريا فورا.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تحترم مركز الحكومة السورية ودورها وأن تعمل باستمرار على تحسين إيصال الإغاثة الإنسانية إلى سوريا. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في عمليات الإغاثة الإنسانية عبر الحدود. وفي آذار/مارس، قدمت منظمة الصحة العالمية أكثر من 000 470 علاج طبي من خلال الآلية العابرة للحدود إلى المدنيين في الشمال الشرقي. ووفقا للحكومة السورية، وافق الجانب السوري

على إيصال المساعدات الإنسانية عبر الخطوط إلى الشمال الغربي، ولكن قافلة الأمم المتحدة لم تقم بالرحلة بعد. وتريد الحكومة السورية أن تعرف بالضبط ما الذي أعاق عمليات التسليم عبر الخطوط إلى الشمال الغربي، ومن الذي يُلام وما ينبغي عمله بعد ذلك. وهذه المسائل والشواغل تستحق الاهتمام وتستدعي الاستجابة.

ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة، بالاستفادة الكاملة من المعابر الحدودية القائمة، توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية عبر الخطوط وفتح طرق النقل عبر الخطوط في جميع أنحاء سوريا في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الصين لا تزال ملتزمة بالقيام بدور بناء في دفع العملية السياسية قدما، واستعادة السلام والاستقرار في سوريا، والتخفيف من معاناة الشعب السوري.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سوريا.

وقد سلط مقدما الإحاطتين الضوء على التحديات المتعددة التي تواجهها سوريا اليوم وفي المستقبل القريب. على الصعيد الإنساني، حُرم ملايين الأشخاص من ديارهم وسبل عيشهم. وأدى انتشار مرض الفيروس التاجي إلى مجموعة أخرى من المشاكل، مما عرض أكثر الفئات ضعفا للخطر وأعاق الاستجابة الإنسانية الشاملة. وللأسف، فإن الوعود بالاستعاضة عن عمليات التسليم عبر الحدود بالمساعدات عبر الخطوط لا تزال غير كافية. فالمعونة عبر خطوط التماس معطلة وغير منتظمة ولا يمكن الاعتماد عليها. هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها.

وفي ضوء ذلك، يظل الحفاظ على إيصال المعونة عبر الحدود في تموز/يوليه واجبنا الأعظم. وتضمن الاستجابة الإنسانية المستدامة والطويلة الأجل عبر الحدود حصول جميع السوريين على المواد الغذائية اللازمة والأدوية ولقاحات كوفيد-19. إن التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين أمر حتمي خلال الجائحة. وأعرب عن امتناني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهوده المستمرة على أرض الواقع في سوريا، حيث تم الوصول بالمساعدة إلى 4,9 مليون شخص في شباط/فبراير وآذار/مارس. وأشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تفانيه ومهنيته.

ولا تزال الحالة الاقتصادية هشة، مع استمرار تفشي الفساد وأمراء الحرب والقتال بين الطوائف في جميع أنحاء البلد. ولا تزال العودة الآمنة والكريمة للاجئين غير ممكنة. كما أن هناك ديناميات إقليمية أوسع نطاقا. وأدى ضعف الاقتصادات المجاورة إلى خسائر كبيرة لسوريا، حيث ارتبطت الشركات تاريخيا ارتباطا قويا بتلك الموجودة في لبنان وأماكن أخرى.

وعلى الجبهة السياسية، لا تزال هناك تحديات عديدة. فلم تسمح محادثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف بإجراء حوار حقيقي. والانتخابات الرئاسية المقترحة في أيار/مايو تزيد من تقويض العملية السياسية.

ويجب أن تؤخذ المطالبات المشروعة للمعارضة السورية في الاعتبار عند النظر في مستقبل سوريا. وتؤيد إستونيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا، وفقا للقرار 2254 (2015)، تحت إشراف الأمم المتحدة، ويحق المشاركة لجميع السوريين، بمن فيهم أعضاء الشتات. وأي شيء آخر سيعتبر مهزلة أخرى.

وبينما يستمر ضعف أداء اللجنة الدستورية، تشجع إستونيا المبعوث الخاص على استكشاف تدابير إضافية لبناء الثقة يمكنها تحقيق التقارب بين الحكومة والمعارضة المشروعة لمصلحة الشعب السوري كله.

والأهم من ذلك أننا نعتقد أن من شأن اتخاذ خطوات فعالة فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين تعسفا أن يفيد الأطراف المتنازعة. وأكرر دعوة إستونيا والاتحاد الأوروبي إلى الحاجة إلى إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جرائم الحرب والجرائم الكثيرة المرتكبة

ضد الإنسانية، فضلا عن وضع حد للإفلات من العقاب. ونطالب بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن.

ولا تزال إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بإيجاد حل سياسي دائم وموثوق به للنزاع في سوريا. ونحث جميع الجهات الفاعلة الدولية على دعم الشعب السوري في تحقيق تلك الأهداف الواردة في القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق).

المرفق 5

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

إن النزاع السوري بعيد عن الانتهاء. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء استمرار الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. وبالمثل فإن خطر عودة داعش أمر مثير للقلق. ويدل عدم الاستقرار المزمن في المناطق التي استعادها النظام على أنه لن يكون هناك استقرار دائم بدون حل سياسي.

ومع بدء شهر رمضان، تكرر فرنسا دعوتها إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا لنداءات الأمين العام وقرارات مجلس الأمن.

والواقع أن الحالة الإنسانية تزداد سوءا كل يوم حيث يعاني أكثر من 12 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي. ويستمر تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم. وفي الشمال الشرقي زاد عدد الإصابات بنسبة 57 في المائة في شهر واحد. وتعتبر الشحنة الأولى من اللقاحات تحت مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي خطوة إيجابية. ومن الضروري ضمان الحصول العادل على اللقاح، بما في ذلك في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد.

ويجب على الجميع احترام القانون الدولي الإنساني، ليس من حيث حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بضمان الوصول الكامل إلى المساعدات الإنسانية. ويبيّن المنع المستمر لإيصال المساعدة من قبل النظام أنه لا بديل عن الآلية العابرة للحدود. وفرنسا مصممة على تجديد ولاية الآلية لمدة 12 شهرا لإنقاذ الأرواح، وفقا لدعوة الأمين العام.

ويجب إحراز تقدم في تنفيذ القرار 2254 (2015) من أجل التغلب على المأزق الحالي. لقد حان الوقت لكي تشرع اللجنة الدستورية في صياغة الإصلاحات الدستورية في نهاية المطاف. ويجب على النظام أن يثبت استعداده للمشاركة في المفاوضات بحسن نية.

وتحث فرنسا المبعوث الخاص على العمل على تنفيذ الجوانب الأخرى للقرار 2254 (2015) والإبلاغ عنها مع الإشارة بوضوح إلى المجلس إلى موضع الاختناقات.

وعلينا الآن الاستعداد لإجراء انتخابات حرة شاملة وشفافة تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي سيتمكن السوريون في الشتات من المشاركة فيها على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015). ولن تعترف فرنسا بأي صلاحية للانتخابات التي يعتزم النظام إجراؤها في نهاية أيار/مايو. ولن تفي هذه الانتخابات بالمعايير المذكورة سابقا، وستظل تحت السيطرة الكاملة للنظام دون إشراف دولي. وينبغي أيضا إحراز تقدم في مسألتي المحتجزين في سجون النظام والمفقودين. وليس هناك ما يبرر عدم إحراز تقدم في ذلك الصدد.

ولا يمكن تحقيق السلام بدون العدالة. وستواصل فرنسا مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سوريا بلا كلل جنبا إلى جنب شركائها. ويحدد تقرير الأمين العام الأخير عن الانتهاكات

المرتكبة ضد الأطفال المسؤولية الرئيسية للنظام والقوات التي تدعمه عن تلك الانتهاكات مرة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالهجمات على المستشفيات والمدارس.

وستواصل فرنسا دعم الآليات الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، فضلا عن مواصلة جهودها في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ويعتبر اعتماد أغلبية كبيرة من القرارات قبل أسبوع باتخاذ تدابير نتيجة لعدم امتثال سوريا لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة هامة. وتهدف الإجراءات المتخذة في المحاكم في جميع أنحاء أوروبا أيضا إلى تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم التي ارتكبها النظام إلى العدالة.

ونظرا لعدم التوصل إلى تسوية سياسية ذات مصداقية، سيظل موقف فرنسا وشركائها ثابتا بشأن إعادة الإعمار والتطبيع والجزاءات، وسنواصل العمل مع جميع الراغبين في إيجاد حل سياسي للأزمة.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومرتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الشاملتين اليوم.

إن المسار السياسي لم يشهد أي تطور كبير منذ مناقشاتنا الأخيرة. ويواصل المبعوث الخاص تفاعله المستمر مع جميع أصحاب المصلحة المهمين للدفع نحو عقد الاجتماع السادس لهيئة الصياغة التابعة للجنة الدستورية السورية في وقت مبكر. وستكون نتيجة ذلك الاجتماع حاسمة بالنسبة لمصداقية العملية السياسية. ولذلك من المهم أن يكون لدى الأطراف الثلاثة فهم واضح للإجراءات والمواضيع. ونرحب في ذلك الصدد بالمقترحات التي قدمها المبعوث الخاص. ونأمل أن تتعاون الأطراف الثلاثة جميعها مع المبعوث الخاص للاتفاق على طرائق عقد الاجتماع المقبل. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراء الواجب اتباعه في الاجتماع.

وكما قلنا من قبل فقد اتسم النزاع السوري طابعا سياسيا ودوليا. وهناك قوى أجنبية كبرى لديها مصلحة في النزاع. وهناك أيضا عدة مسارات سياسية متوازية ومستقلة. ونرحب بتلك المبادرات الموازية مع التأكيد على مركزية العملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة. ويجب إدماج المسارات المتوازية هذه في تلك العملية. وفي هذا الصدد، نؤيد انخراط المبعوث الخاص مع جميع أصحاب المصلحة.

ولأجل المضي قدما بالمسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة، فنحن بحاجة إلى التعاون بين جميع الأطراف الرئيسيين في النزاع. وتعدُّ الدبلوماسية الدولية البناءة ضرورة الساعة لتجسير الانقسامات القائمة بالتركيز على الخطوات المتبادلة. وأصبح من الصعب تحقيق ذلك في السياق الحالي، حيث لا يبدو أن هناك أي قدر من التفاهم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ونود أن نؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن فرض أي حلول خارجية للنزاع. ولم يؤدي الاستقطاب إلا إلى تعصب جميع الأطراف التي يبدو أنها تسعى وراء أغراض متضاربة. ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك وحدة هدف تركز على مساعدة الشعب السوري. وإذا أردنا إحراز تقدم حقا، فإننا بحاجة إلى مزيد من التقارب في وجهات النظر والعمل على تعزيز دور المبعوث الخاص. وإذا لم نعمل الآن لإنقاذ العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، فربما تصبح تلك العملية مهمشة.

لقد استغل الإرهابيون النزاع السوري والانقسام بين أصحاب المصلحة، مما ساهم في تصاعد الإرهاب في سورية والبلدان المجاورة. يتناول التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/390) التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد النشاط الإرهابي على الأراضي السورية. وعلاوة على ذلك، فإن من دواعي القلق العميق أن يجد المرتزقة طريقهم إلى مناطق نزاع أخرى، بما في ذلك في أفريقيا. ينبغي معالجة ذلك بدرجة عالية من الجدية. ومن الضروري أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سورية، على النحو الذي يحدده مجلس الأمن.

وتعتقد الهند اعتقادا راسخا أن الأمن والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل لا يمكن تحقيقهما إلا بالحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل

عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية تقودها سورية وتملك زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

لقد سلطت الإحاطة اليوم الضوء مرة أخرى على الحالة الإنسانية المتردية في سورية. لقد كان للنزاع المستمر منذ عقد تأثير مدمر على الشعب السوري. ويساورنا قلق عميق إزاء الإحصاءات المفزعة التي قدمت في إحاطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأسبوع الماضي. فقد قتل ما يقدر بنصف مليون شخص، وشرد الملايين، داخليا وخارجيا، وانهارت البنية التحتية الصحية، وحرم الأطفال من التعليم الأساسي. وقد تأثرت النساء والأطفال والشباب بشكل خاص تأثرا شديدا. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية. ودفعت الأزمة الاقتصادية في سورية شعبها إلى حافة الكارثة. ونأمل أن تجلب التبرعات التي أعلن عنها في مؤتمر بروكسل الخامس للمانحين في الشهر الماضي قدرا من الراحة للسكان المتضررين.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن هناك حاجة ملحة لزيادة المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد من دون تمييز أو تسييس أو أي شروط مسبقة.

ما نحتاج إليه على الفور هو مشاركة نشطة تتسق مع استقلال سورية وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وتعالج الطابع الملح للمسائل الإنسانية القائمة من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، ولا سيما التأخير في منح الموافقات اللازمة لقوافل المعونة الإنسانية. نحن بحاجة إلى أن يعمل الجانبان على تحقيق ذلك.

وكما ذكرنا في بياناتنا السابقة بشأن سورية، قدمت الهند بانتظام مساعدات إنمائية ودعما لتنمية الموارد البشرية إلى سورية. وهي تشمل خطوط الائتمان للمشاريع الإنمائية، وإمدادات الأدوية والغذاء، ومخيمات لتركيب الأطراف الصناعية، وبرامج تدريبية لبناء القدرات للمواطنين السوريين. كما تلقت سورية مؤخرا شحنة من لقاحات كوفيد-19 الهندية. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة تلك المبادرات دعما للشعب السوري.

المرفق 7

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون، بالنيابة عن النرويج وأيرلندا

أقدم هذا البيان اليوم بالنيابة عن القائمين على الصياغة فيما يخص الملف الإنساني السوري، النرويج وأيرلندا. بياني سيكون أطول قليلا من المعتاد، لذا أرجو منكم التحلي بقدر من رحابة الصدر. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، وبالطبع المبعوث الخاص، غير بيدرسن، على الإحاطتين اللتين استمعنا إليهما للتو.

لقد استمعنا للتو إلى الحقائق الجلية من مارك لوكوك، وسمعنا من الأمين العام عن الحجم الهائل للأزمة الإنسانية في سورية والدور البالغ الأهمية للعمليات الإنسانية في تخفيف تلك الاحتياجات. وتوضح الأرقام وضعا كارثيا بالنسبة لملايين عديدة من السوريين. يعيش الآن تسعة من كل عشرة سوريين في فقر، حيث يواجه 60 في المائة من السكان خطر الجوع هذا العام. هذه هي أسوأ الأرقام في تاريخ الصراع السوري.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الهش في أجزاء من سورية، لا يزال العنف يتسبب في وفيات وإصابات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني.

ونلاحظ بقلق بالغ الانتهاكات المروعة الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في سورية (S/2020/525) وندين التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ونحن، بصفتنا القائمين على الصياغة فيما يخص الملف الإنساني، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المثيرة للقلق عن 137 واقعة تم التحقق منها لحالات جرى فيها منع وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك 49 هجوما على المرافق الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني ووسائل النقل الخاصة به؛ و 46 هجوما على مرافق المياه؛ و 42 حالة من حالات تعمد منع وصول المساعدات الإنسانية.

نحن ندين مقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني مؤخرا في هجوم مسلح في ريف جنوب شرق دير الزور. وهذا يؤكد مرة أخرى التزام جميع أطراف النزاع باحترام القانون الدولي الإنساني. ونحث أيضا جميع الأطراف على الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء للأعمال العدائية.

وقد أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم معاناة الشعب السوري، ونحن قلقون بشكل خاص إزاء تأثير ذلك على الضعفاء الذين يعيشون في مخيمات مكتظة بالسكان في ظل حد أدنى من فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وقد تعرضت مئات المرافق الصحية للهجوم والتدمير على مدار النزاع، مما جعل البلد غير مجهز لمواجهة ارتفاع عدد حالات الإصابة بكوفيد. ونرحب بتخصيص اللقاحات لسورية من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وكذلك خطط توزيع تلك اللقاحات خلال عام 2021. والاحتياجات الإنسانية حادة بشكل خاص في الشمال الغربي، حيث يعيش 3,4 مليون شخص في عوز. وهذا يزيد بنسبة 21 في المائة عن العام الماضي.

وموقف أيرلندا والنرويج واضح: إننا نؤيد أي وكل طريقة من شأنها أن تكفل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

ونحن نؤيد تماما جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ مهمة دعم عبر خطوط التماس في شـــمال غرب سـورية. وندعو جميع الأطراف إلى المشـاركة البناءة بروح من التوفيق لكفالة أن هذه المهمة الهامة يمكن أن تمضي قدما.

لكن يجب أن نكون واضـــحين في أن حجم ونطاق عملية الأمم المتحدة عبر الحدود اللازمة لتلبية الحجم الهائل من الاحتياجات الإنسانية لا يمكن حاليا استنساخها بقوافل عبر خطوط التماس. وتصل العملية عبر الحدود في شـمال غرب سـورية الصـادر بها تكليف من الأمم المتحدة إلى ما يقرب من 85 في المائة من المحتاجين كل شـهر. وبدون هذا الوصـول المسـتدام الذي يمكن التنبؤ به، سـترتفع معاناة المدنيين في الشمال الغربي إلى مستويات لم يشهدها البلد خلال 10 سنوات من النزاع، مما سيفاقم مستوى عدم الاستقرار في سورية والمنطقة.

وعلاوة على ذلك، يعتمد العديد من المنظمات غير الحكومية على الدعم التشـــغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال اللوجسـتيات والمشـتريات. ويتوقف الحصـول على المواد المنقذة للحياة مثل لقاحات كوفيد-19 بشـكل مباشـر على تلك العملية. وأخيرا، تجدر الإشـارة إلى أن عملية الأمم المتحدة عبر الحدود هي واحدة من أكثر عمليات المعونة التي تخضـع لتدقيق ومراقبة شـديدين في أي مكان في العالم. وتضـمن آلية الرصـد التابعة للأمم المتحدة الطابع الإنسـاني لجميع عمليات التسـليم وتكفل عملية إنسـانية قوية تقوم على الشفافية والمساءلة.

ولهذه الأسـباب، يجب أن يسـتمر تقديم دعم الأمم المتحدة من خلال المعبر الحدودي في باب الهوى، كحد أدنى. وتبين الاحتياجات الإنسانية الهائلة بوضوح أنه يجب تجديد القرار 2533 (2020).

وبدون المسـاعدات الإنسـانية الحيوية التي يتم توجيهها عبر باب الهوى، سـتتعثر وتفشـل الجهود الرامية إلى الحد من الجوع وبناء القدرة على الصـمود وضـمان الحصـول على الرعاية الصـحية. إن الناس الآن أسوأ حالا مما كانوا قبل 10 أشـهر، عندما تم التفاوض على القرار السـابق بشـأن العملية عبر الحدود، بما في ذلك في الشمال الشرقي بعد إغلاق معبر اليعربية.

وبالإضـافة إلى ذلك، وبينما نرحب بإيصـال الدفعة الأولى من لقاحات مرفق كوفاكس إلى سـورية، فإن الجائحة ستستمر في الانتشار داخل سوريا وخارج حدودها ما لم تُتح إمكانية الحصول على الإمدادات الحيوية بصـــورة مســـتدامة، وســـيُفقد المزيد من الأرواح. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لمنع وقوع مثل هذه الكارثة.

وسـتواصـل النرويج وأيرلندا، باعتبارهما شـريكتين في صـياغة القرارات المتعلقة بالشـأن الإنسـاني، دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في سورية. وسنعمل عن كثب معكم جميعا في المجلس دعما لذلك الهدف.

المرفق 8

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

بالنظر إلى أن هذا الاجتماع يجمع بين بنود جدول الأعمال السياسية والإنسانية، فسأقول الآن كلمات مقتضبة عن الحالة السياسية، بصفتي الوطنية.

أشكر السيد بيدرسن مرة أخرى على الإحاطة التي قدمها اليوم. ونلاحظ مع الأسف وخيبة الأمل عدم مشاركة السلطات السورية مشاركة جوهرية حتى الآن في عمل اللجنة الدستورية، ونأمل في أن تكون الاستجابة التي أشار إليها المبعوث الخاص صباح اليوم إيجابية. وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص، لا يزال التعنت يحبط إمكانيات إحراز تقدم حقيقي في اللجنة. ولا تزال نتائج عمل اللجنة أدنى بكثير من التوقعات المشروعة للشعب السوري كافة.

وفي 22 نيسان/أبريل، أصدر الأمين العام تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح في سورية (S/2021/390)، حيث وثق مدى جسامة الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. وتم التحقق من أن أكثر من 700 2 طفل قتلوا أو شوهوا خلال فترة السنتين المشمولة بذلك التقرير فقط. وتدين أيرلندا ما ترتكبه جميع أطراف النزاع من انتهاكات يعافها الضمير ضد الأطفال، وتحث الجميع على التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على تلك الأطراف وأولئك الذين لهم نفوذ عليها أن يتخذوا إجراءات فورية لحماية الأطفال السوريين الأبرياء.

وتدعو أيرلندا جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لمنع وقوع إصابات في صفوف الأطفال أثناء الأعمال العدائية ووضع حد لها. ويجب أن يتوقف تجنيد الأطفال ببساطة، وينبغي لجميع الجماعات المسلحة إطلاق سراح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها من دون شروط.

إن محنة الأسر التي تركت تعاني من دون الحصول على معلومات عن أحبائها المفقودين هي شكل آخر من أشكال العقاب الجماعي القاسي والوحشي. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار احتجاز أعدادا كبيرة من الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالنزاع. ويجب أن يعامل الأطفال الواقعون في براثن النزاعات كضحايا في المقام الأول. ويجب على الأطراف أن تقدم معلومات شاملة عن جميع المحتجزين، ولا سيما الأطفال، وأن تتيح الوصول إليهم. ويجب عليها أن تحدد بدائل للأطفال سوى الاحتجاز وأن تطلق سراحهم. ويجب أن تتاح للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل ببساطة إمكانية الوصول إلى الأطفال المحتجزين. ونؤيد تأييدا كاملا جهود السيد بيدرسن المتواصلة بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين.

وفي أيرلندا، نؤمن إيمانا قويا بمركزية التعليم بوصفه ركيزة من ركائز تقدم المجتمع. والهجمات على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية تصرف يستحق الإدانة ويجب أن ينتهي. وينبغي أن تتاح للأطفال في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة إمكانية الاستفادة من منهج دراسي معترف به. وينبغي لجميع الأطراف إزالة العقبات العملية أمام التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وينبغي السماح لكل طفل بالتمتع بحقه الطبيعي في التعليم، بما يحقق مصلحته العليا وآماله في مستقبل أفضل.

ومن الضرورات الأساسية المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشيد أيرلندا بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ

آذار/مارس 2011، وبلجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لما تقومان به من عمل في ذلك الصدد. وتشهد تقارير اللجنتين وتقارير أخرى، منها تلك الواردة من المجتمع المدني، على وقوع جرائم مروعة، تشمل قصف المستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية.

وتدين أيرلندا بوضوح هذه الأعمال، ولا سيما الهجمات التي شنت على المستشفى الواقع بالقرب من الأتارب وعلى الهياكل الأساسية الإنسانية بالقرب من باب الهوى يوم 21 آذار/مارس، وكذلك الهجمات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأخيرا، فقد حان الوقت منذ زمن طويل لكي يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته ويدعو السلطات السورية إلى المشاركة على نحو هادف في اللجنة الدستورية، وكذلك، وهو أمر مهم، المشاركة في العملية السياسية الأوسع نطاقا، على النحو المبين في القرار 2254 (2015). وينبغي للمجلس أيضا أن يصر على أن تمتثل السلطات السورية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تنهي السياسات الوحشية حتى يتمكن الشعب السوري من أن يعيش حياته بحرية ومن دون خوف.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. وترحب كينيا بالاجتماعات المشتركة بشأن الوضعين السياسي والإنساني، وبما وفرته معا من معلومات مستنيرة عن حالة الشعب السوري. إن الشاغل الرئيسي لكينيا هو سلامة الشعب السوري ورفاهيته وتمتعه بالسلام.

ومن الناحية السياسية، تؤكد كينيا من جديد دعمها القاطع لإقامة حوار بقيادة وملكية سورية، بهدف التوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع الذي طال أمده. ولذلك فمن المؤسف عدم وجود أي رغبة في العودة إلى المناقشات في إطار اللجنة الدستورية. ونشجع تلك المناقشات الدستورية، التي سيكون لها دور مهم في فتح الأبواب، كما ذكر المبعوث الخاص، وستظهر التزام الأطراف بالتوصل إلى نتيجة ناجحة. وستبعث هذه المناقشات آمال الشعب في إمكانية أن ينقشع أخيرا هذا الكابوس الذي خيم على جزء كبير من بلدهم. وكخطوة حاسمة لبناء الثقة، يجب حسم قضايا المحتجزين والاختفاء القسري.

وفي تطور إيجابي، نشيد باستمرار تعاون المبعوث الخاص مع مجموعة متنوعة من النساء في المجلس الاستشاري للمرأة السورية – وهي خطوة جديرة بالترحيب نحو إيجاد حلول تشتد الحاجة إليها وتنطلق من القاعدة إلى القمة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تلاحظ كينيا بقلق بالغ القصف المتبادل والغارات الجوية التي تستمر بلا هوادة. ومن المهم أن تلتزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار في كافة أنحاء البلد، وأن تجدد التزامها بوقف الأعمال العدائية وتمارس أقصى قدر من ضبط النفس. وينبغي لها أيضا أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتدين كينيا بشكل قاطع الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، وتعارض بشدة جميع المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية عليها كجهات سياسية فاعلة.

وتلاحظ كينيا أيضا أن التفاعل بين المصالح الأجنبية والمنافسة الجيوسياسية يعقِّد الوضع ولا يؤدي إلا إلى صرف الأنظار عن الشعب السوري الذي يعاني. ومن المهم أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد لمصلحة الشعب السوري.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد وتيرة الهجمات المميتة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونؤكد من جديد الحاجة الأساسية إلى حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، فضلا عن ضرورة محاسبة جميع الجناة.

وبالالتفات إلى الحالة الإنسانية، فإن حقيقة كون 13,4 مليون سوري في حاجة ماسة إلى المساعدات أمر مثير للقلق. ومن المرجح أن تزداد هذه الحالة سوءا بسبب التحديات الإضافية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

وقد أكدت الزيارة التي قام بها رئيس الجمعية العامة لسورية في مستهل هذا الشهر أن المساعدات التي توصلها المنظمة إلى سورية عبر الحدود هي مساعدات بالغة الأهمية، وأنها مكنت الأمم المتحدة من إتاحة اللقاحات من خلال مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وكذلك سيتم تقديم هذه

اللقاحات من خلال معبر باب الهوى. غير أننا نفهم أن الاحتياجات الحالية تتجاوز الاستجابة الإنسانية الجارية.

وفي بعض الحالات، مثل محطة علوك للمياه، تعطلت المصادر الأولية للمياه لمئات الأشخاص منذ فترة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لهذه الهياكل الأساسية الحيوية من أجل تخفيف المعاناة والوقاية من احتمال الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نلقي الضوء على احتمالية حدوث تطرف داخل المخيمات. وترى كينيا أنه من المهم أن ينتبه مجلس الأمن إلى أهمية دعم برامج فك الارتباط مع الإرهابيين، التي ينبغي تنفيذها على نطاق كاف داخل المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو البلدان المعنية إلى إعادة مواطنيها من المخيمات المذكورة وإعطاء الأولوية لقدرات فك الارتباط وبناء القدرات.

وفي ظل هذه الصورة الإنسانية القاتمة، يقع على عاتقنا، نحن مجلس الأمن، أن نضمن عدم إعاقة هذه العمليات الإنسانية الحيوية القائمة على المبادئ حتى تتمكن من الوصول إلى أشد الناس احتياجا. كما ينبغي للحكومة أن تعمل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي لإدارة المعونة في شمال غرب سورية من أجل تلبية الاحتياجات الكبيرة للسكان.

وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه في طليعة السلام والأمن الدوليين، أن يعيد تأكيد ذلك للشعب السوري عن طريق منحه الأمل والفرصة للحلم بمستقبل مشرق خال من النزاع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالعمل معا لتيسير توافق الآراء المنشود منذ أمد بعيد نحو إيجاد حل سياسي وإقامة حوار بناء.

المرفق 10

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا بوينروسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

أتوجه بالشكر للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الواضحتين.

ترحب المكسيك بجهود المبعوث الخاص الرامية إلى إبقاء قنوات الحوار مع المجتمع المدني مفتوحة باعتبارها قطاعا هاما ومتكاملا من الحياة السياسية السورية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الاجتماع الذي عقده في آذار/مارس مكتب المبعوث الخاص والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بالاشتراك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي أعربت عن دعمها لإجراء عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار 2254 (2015)، والحاجة الملحة إلى وقف الأنشطة العسكرية واحترام وحدة سورية وسلامتها الإقليمية.

إن الانتخابات المنتظمة عنصر أساسي في كل بلد ديمقراطي. وفي هذا الصدد، نذكر على وجه التحديد بالمعايير المحددة في القرار 2254 (2015)، وهو واضح جدا بشأن تنظيم الانتخابات في سورية. ويجب أن يتم ذلك وفقا لأعلى المعايير الدولية على أساس دستور جديد وبمشاركة واسعة من المواطنين، بما في ذلك من الشتات. وتدعو المكسيك إلى تلبية هذه المتطلبات.

كما تمثل اجتماعات اللجنة الدستورية أحد التدابير الرئيسية لبناء الثقة بين الأطراف. وندعو الوفود الممثلة للحكومة والمعارضة إلى المشاركة البناءة والمجدية في هذه المداولات. ويكرر بلدي، المكسيك، التأكيد على أهمية أن تكون لهذه الاجتماعات أهداف موثوقة، وأساليب عمل قابلة للتطبيق، وجداول زمنية محددة بوضوح. ونحث الرئيسين المشاركين على العمل معا بطريقة جادة وملتزمة لصياغة خطة عمل للاجتماع المقبل للجنة.

وثمة عنصر آخر يشمله القرار 2254 (2015) وهو الإفراج عن المحتجزين. وتعتبر المكسيك هذه المسألة والتحقيق في أمر الأشخاص المختفين عنصرين محوريين في عملية الانتقال السياسي. ويمكننا استكشاف سبل بديلة مكرسة لتوضيح هذه الحالات، مثل الآلية التي اقترحتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. إن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب هما الدعامتان الأساسيتان لأي حل سياسي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فمن التطورات المشجعة وصول أول شحنة من اللقاحات بواسطة آلية مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19، على نحو ما تم توضيحه هنا. ولكي تحدث خطط التطعيم ضد كوفيد-19 تطورا بصورة فعالة، يجب أن يكون وصول المساعدات الإنسانية آمنا وسريعا ودون عوائق.

ونظرا للتحدي المتمثل في توفير الخدمات للتخفيف من احتياجات السكان، فمن أولويات أعضاء مجلس الأمن أن يتم التركيز على تعزيز المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاق وصولها. وتؤيد المكسيك ما ذكره الأمين العام في آخر تقرير له (S/2021/390) في دعوته إلى تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود لمدة 12 شهرا أخرى. ولنتذكر أنه في غياب الآلية العابرة للحدود، لن تكون هناك طريقة لإيصال لقاحات كوفيد-19 إلى شمال غرب سورية، وسيكون من الصعب مواصلة توزيع الأغذية الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي. وجميع طرائق الوصول تكميلية وضرورية لإنقاذ الأرواح.

وختاما، من الملح تلبية احتياجات السكان واتخاذ خطوات حازمة نحو إيجاد حل سياسي في سوريا. ولا شك أن تجديد آلية الحدود سيسهم في تخفيف معاناة السكان.

المرفق 11

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الأزمة السورية. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

بعد أكثر من عام ونصف من وجود اللجنة الدستورية السورية وخمس جولات من المفاوضات، فإنها تكافح من أجل تحقيق نتائج ملموسة لبدء العمل بفعالية بشأن الدستور السوري المقبل. وتتمسك الأطراف المعنية بمواقفها، وتضع شروطا مسبقة، وتزداد تطرفا مع استمرار التدهور السريع للبلد، مما يزيد من المعاناة التي لا تطاق للشعب، الذي سئم لما يقرب من عقد من النزاع.

ويشارك وفد بلدي الشعور بالإحباط وخيبة الأمل التي يشعر بها المبعوث الخاص وجميع من يعملون بصدق على إيجاد حل تفاوضي ودائم لهذه الأزمة. وندعو الأطراف السورية إلى توحيد جهودها وإظهار حد أدنى من التسوية من أجل كسر هذا الجمود وبالتالي وضع العملية السياسية على المسار الصحيح. ولن يتم التوصل إلى حل سلمي وطويل الأجل في سورية سوى عن طريق إجراء حوار شامل بقيادة سورية يجسد إرادة الشعب السوري.

ولذلك يؤيد وفد بلدي دعوة المبعوث الخاص بيدرسن لأن تكون الدورة السادسة مختلفة عن سابقاتها، مع وجود أهداف واضحة وأساليب عمل موثوقة وتعاون معزز من جانب الرئيسين المشاركين.

ولا نزال مقتنعين بأن التقدم المحرز في عمل اللجنة الدستورية وفي وقف الأعمال العدائية يجب أن يقترن بجوانب أخرى من الأزمة، مثل إنهاء التدخل الخارجي، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة، ونهب الموارد السورية.

وتحيط النيجر علما بالإعلان الصادر عن الحكومة السورية بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 26 أيار/مايو.

وعلى الصعيد الأمني، نشعر بقلق خاص إزاء تجدد الأعمال العدائية في سورية، ولا سيما في الشمال الغربي. وتدين النيجر استخدام المرافق المدنية لأغراض عسكرية، وكذلك الغارات التي شنت ضدها، مثل الهجوم الأخير على مستشفى الأتارب الجراحي، مما أسفر عن مقتل مدنيين وإغلاق المرفق. إن الزيادة في حوادث العنف، على نحو ما وثقتها وتحققت منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة خفض التصعيد وفي أماكن أخرى من البلد، بما في ذلك في مخيم الهول، أعمال ستجعل عمل العاملين في المجال الإنساني أكثر صعوبة وخطورة، وستزيد من معاناة السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومع ذلك، فإننا نعترف بحق الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب على أراضيها، لا سيما في ضوء تزايد محاولات الاغتيال والهجمات التي ينفذها تنظيم داعش ضد المسؤولين الحكوميين والمرافق الحيوية الحكومية.

أخيرا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن التدمير المتعمد للمخزونات الغذائية و/أو القوافل ومنظومة إمدادات المياه أمر غير مقبول. ويجب عدم عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية أو جعله رهينة لأي حسابات جيوسياسية، بل يجب أن يتم وفقا لمبادئ النزاهة والاستقلالية والحياد والاتصاف بالطابع الإنساني. وبينما تمر سورية بأسوأ أزمة اقتصادية نتيجة للآثار التراكمية لقرابة عقد من الحرب والجزاءات الأحادية

الجانب وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ندعو جميع المعنيين إلى إظهار التعاطف، خاصة في هذا الشهر الفضيل، للسماح بتوصيل المساعدات بصورة فعالة دون عوائق عبر المعابر الحدودية وعبر الخطوط الحدودية إلى سورية. وفي ظل هذه الظروف، يُخشى أن تكون العواقب أكثر سوءا بالنسبة للسكان إذا لم يُجدد الإذن بإيصال المساعدات الإنسانية في تموز/يوليه.

وترحب النيجر ببدء التطعيم ضد كوفيد-19 في سورية، بما في ذلك في شمال غرب البلد. ويجب على منظمة الصحة العالمية تسريع إيصال الحصة المتبقية المخصصة لسورية بموجب آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي للسماح بحملة تطعيم فعالة في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت الذي يواصل فيه الشعب السوري مواجهة هذه الأزمة الإنسانية المتعددة الأوجه، نحث الجهات المانحة على مواصلة مساعدة الشعب السوري بما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة خلال مؤتمر المانحين الخامس، الذي عُقد في بروكسل في الشهر الماضي.

المرفق 12

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أدلي بهذا البيان عن الحالة السياسية السورية بصفتي الوطنية، وسأبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.

ونشيد به وبعمل فريقه الدؤوب مع الأطراف السورية - والمجتمع الدولي - سعيا إلى إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي وتنفيذ القرار 2254 (2015). وهذه ليست مهمة سهلة بالتأكيد، ولكنها مهمة هامة جدا.

ترى النرويج إنه لأمر جيد للغاية أن نسمع أن المجلس الاستشاري للمرأة السورية تمكن أخيرا من الاجتماع حضوريا في هذا الأسبوع. لقد أيدنا عمل المجلس وإشراكه منذ البداية، ونود أن نؤكد من جديد على دوره الحاسم في العملية السياسية.

على الرغم من عدم عقد اجتماعات جديدة للجنة الدستورية منذ جلسة المجلس الأخيرة بشأن الحالة السياسية في سورية (انظر S/2021/265)، نعلم أنه قد تم إنجاز الكثير من العمل. وقد بذل الرئيسان ووفداهما وعنصر الثلث الأوسط في الهيئة المصغرة للجنة الدستورية جهودا للمضي قدما والتحضير للاجتماع المقبل. ونؤيد مطالب المبعوث الخاص بيدرسن بتحقيق نتائج ملموسة في الجولة المقبلة من المفاوضات. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف على الإسهام في العملية بحسن نية وبطريقة بناءة. ويجب أن تمضي العملية الدستورية قدما بهدف البدء في صياغة دستور تم إصلاحه لسورية. غير أن العملية الدستورية يجب أن تكون جزءا من جهد أكبر من أجل التوصل إلى حل سياسي في البلد.

ولا يكفي أن تتفاوض الأطراف السورية وحدها. فثمة حاجة إلى مشاركة دولية أوسع نطاقا، ولا سيما من جانب المعنيين على أرض الواقع. ونؤيد دعوة المبعوث الخاص إلى بلورة صيغة دولية جديدة لإيجاد حل. فنحن بحاجة إلى دينامية مختلفة للابتعاد عن الجمود الحالي، الذي لا يفيد الشعب السوري ولا المنطقة. وقد سمعنا مرة أخرى اليوم عن مدى صعوبة الحالة على أرض الواقع. فعلى الرغم من أن الحالة أقل عنفا مما كانت عليه في المراحل السابقة من النزاع، فإنها لا تزال هشة. وكل أسبوع، هناك قتال نشط وعنف.

لقد دعا القرار 2254 (2015) إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني - وهو وقف لا تزال هناك حاجة ماسة إليه للأسف - وسنواصل الحث على تنفيذه بالكامل. وما زلنا نشعر بالقلق لأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يعمل ويمكنه تنفيذ هجمات. ويساورنا القلق أيضا لأن مسألة الأشخاص المحتجزين تعسفا لا تزال دون معالجة. إن إطلاق سراح المعتقلين تعسفا، لا سيما النساء والأطفال، أمر حاسم من أجل الشعب السوري ومن أجل كونه تدبيرا لبناء الثقة. وندعو السلطات السورية إلى اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة بوصف ذلك تدبيرا يُظهر حسن النية وبما يتماشى مع التزاماتها القانونية الدولية.

ولا يمكن التقليل من أهمية بدء عملية سياسية شاملة للجميع. وتبين التجربة أن إدماج الأشخاص الأكثر تضررا من النزاع يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج. وفي هذا الصدد، فإن إشراك المرأة في جميع المحادثات السياسية أمر أساسي، ولا يزال دور المجلس الاستشاري للمرأة السورية حيويا. وأود أيضا أن أبرز

وأشيد بالدور الذي يقوم به عنصر الثلث الأوسط في الهيئة المصغرة للجنة الدستورية وغرفة دعم المجتمع المدني السوري، وبدعم هذين الكيانين لعملية السلام.

لقد تم الإعلان عن الانتخابات السورية الآن. ووفقا للقرار 2254 (2015)، ينبغي إجراء الانتخابات على أساس دستور تم إصلاحه وجرى الاتفاق عليه بين الأحزاب السورية، ويجب أن تكون انتخابات حرة ونزيهة وتشمل جميع السوريين. وفي هذا الصدد، نود أن نشهد احترام القرار 2254 (2015) وإجراء الانتخابات على أساس دستور تم إصلاحه. ومن المؤسف أن صياغة دستور جديد لم تبدأ بعد.

في الختام، نعلم أن التقدم على المسار السياسي هو مفتاح السلام المستدام في سورية – سلام تكمن حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميمه. ولا يزال إيجاد حل سياسي أمرا حيويا لتقليل الاحتياجات الإنسانية الضخمة وتحقيق التنمية وعودة اللاجئين والاستقرار. ونحن – وفي المقام الأول الشعب السوري – بحاجة إلى أن نرى تقدما في هذا الملف. فهذه مسألة طال انتظارها.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

قبل أن أتناول جدول أعمال جلسة اليوم المعقودة عن طريق التداول عن بعد بالفيديو، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء استخدام مجلس الأمن مرة أخرى للصيغة الإلكترونية لاستضافة مناقشة بشأن مسائل هامة تتصل بصون السلام والأمن الدوليين، وهو ما نعتقد أنه أمر غير مبرر. ومن المعروف جيدا أن قاعة مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة بيئة آمنة. وقد عقد المجلس أكثر من 10 جلسات حضورية هناك خلال الرئاسة الروسية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2020. والحالة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في نيويورك اليوم أفضل كثيرا مما كانت عليه آنذاك. وقد تؤدي الاحتياطات المفرطة من قبل بعض زملائنا إلى تكوين انطباع سيء عنا مقارنة بزملائنا في الجمعية العامة، الذين عقدوا اجتماعات منتظمة - وبالحضور الشخصي - في قاعة الجمعية العامة. ولا شيء يمنعنا من فعل الشيء نفسه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو الرئاسة الفييتنامية الحالية، وكذلك الرئاسة الصينية المقبلة، إلى اتخاذ خطوات عملية لنقل عملنا إلى طريقة الحضور الشخصي في قاعة مجلس الأمن.

إننا نشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما.

لا تزال الحالة في سورية معقدة. فعلى الرغم من تحقق بعض الاستقرار النسبي على أرض الواقع، شهد البلد تدهورا في أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، مدفوعا بالضغط الذي تشكله الجزاءات التي لا هوادة فيها التي يفرضها الغرب بصورة جماعية. ونشهد أشد الحالات في شمال غرب البلد وشماله الشرقي - وهي الأراضي الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. وتقع المسؤولية عن هذه المناطق على عاتق سلطات الاحتلال بحكم الواقع والسلطات المحلية.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الاشتباكات بين الأعراق في منطقة شرق الفرات. فقد تصاعدت النزاعات بين الأكراد والمجتمعات العربية المحلية بسبب الاحتلال الأجنبي لهذه المناطق. ويشكل عدم توقف إسرائيل عن شن ضربات جوية على الأراضي السورية عاملا آخر يزعزع الاستقرار.

وعلى المسار السياسي، لم نتهاون في جهودنا الرامية إلى المساعدة على نجاح الحوار بين السوريين. فما زلنا على اتصال وثيق بالمبعوث الخاص بيدرسن والجانبين السوريين ونشجعهما على التصرف بشكل بناء والبحث عن حلول مقبولة للطرفين. ونأمل أن يتمكن المبعوث الخاص قريبا من جمع السوريين على طاولة مفاوضات في جنيف في إطار الدورة السادسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية. ونذكر بأن العملية يجب أن تكون مملوكة للسوريين؛ وأي تدخل أو فرض شروط أمر غير مقبول ولا يمكن إلا أن يكون ضارا.

ستجري سورية انتخابات رئاسية في أقل من شهر. وعلى الرغم من كل الصعوبات، تبذل السلطات السورية جهودا لضمان أن يعمل نظام الدولة بشكل جيد. ومما يثير القلق أن بعض البلدان تعارض فكرة الانتخابات الوشيكة ذاتها ووصفتها بالفعل بأنها غير شرعية. إننا ندعو إلى التوقف عن خلق جو من المعلومات السلبية حول التصويت المقبل، والذي لا علاقة له بعمل اللجنة الدستورية. إن التدخل في الشؤون

الداخلية لسورية أمر غير مقبول. وهذا يتعارض مع المعايير الفعالة للقانون الدولي، كما أكد اليوم المبعوث الخاص بيدرسن.

ونحيط علما بالتعليق الذي أدلى به الممثل الخاص السابق للولايات المتحدة المعني بالتواصل مع سورية، جيمس جيفري، الذي شغل هذا المنصب في إدارة ترامب، والذي ظهر في وسائل الإعلام في وقت سابق من نيسان/أبريل. لقد اعترف السيد جيفري بأن هيئة تحرير الشام، التي أدرجها مجلس الأمن كمنظمة إرهابية، هي أداة هامة للولايات المتحدة في الشؤون السورية، وأنها الخيار الأقل سوءا في إدلب. ولهذا السبب رأى السيد جيفري أن هذه الجماعة الجهادية تستحق الدعم. وأعتقد أن ذلك يفسر كل شيء. هذه الاعترافات هي في الواقع عودة إلى منطق "الإرهابيين الجيدين" و "الإرهابيين السيئين". كما أنها تظهر كيف يمكن للسياسيين، حين يتقاعدون، الكشف عن الأساس المنطقي الحقيقي لأفعال بعض شركائنا في سورية.

أما بالنسبة للوضع الإنساني في البلد، فإننا نرحب بتسليم الدفعات الأولى المستوردة من اللقاح المضاد لكوفيد-19 في سورية الأسبوع الماضي. من الضروري في هذا السياق ضمان توزيع اللقاح توزيعا عادلا بين جميع من يحتاجونه. ونحن على ثقة بأن الحكومة السورية ستتعامل مع هذه المسألة بحس المسؤولية.

لقد أظهرت دمشق مرات عديدة استعدادها للتعاون العلني مع الأمم المتحدة. إن تقرير الأمين العام الأخير عن التطورات الإنسانية في سورية في آذار/مارس وأبريل/نيسان من هذا العام (S/2021/390) يشير بوضوح إلى أن عدد التصاريح الصادرة لموظفي الأمم المتحدة لأداء الأنشطة الإنسانية يتزايد بسرعة. إن هذه التصاريح تتيح للموظفين تنفيذ عمليات إنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بما في ذلك من خلال عمليات منظمة الصحة العالمية في المنطقة العابرة لنهر الفرات.

هناك مساعدات طبية تشتد الحاجة إليها آخذة في الوصول إلى شمال شرق سورية. ولكن أزمة الوقود الآخذة في الاتساع تعوق الآن عمل موظفي المساعدة الإنسانية في الميدان – وهذا في بلد غني بحقول النفط. وقد ينتهي الأمر بسورية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة لها إلى معضلة – إذ قد تكون المساعدات الإنسانية الواردة عالقة في المستودعات لأنه قد لا يكون هناك وقود لإيصالها إلى المستخدمين النهائيين. ومن المفارقات أن الوقود المعني هو الوقود الذي تستخرجه سلطات الاحتلال الأمريكية من باطن الأرض السورية في شمال شرق البلد لمصلحتها الخاصة. هذا يهدد بتقويض عمل المحطات الطبية المتنقلة، وهو ما يتناوله الأمين العام غوتيريش بشكل لا لبس فيه في تقريره. هل نلوم السوريين على ذلك أيضا؟ أم أن زملاءنا الغربيين لديهم الشجاعة لقول الحقيقة؟

وفيما يتعلق بالمؤتمر الخامس للمانحين في بروكسل، الذي سنسمع بالتأكيد إشادة به اليوم، يتباهى منظموه بالتبرعات الكبيرة من المانحين. ولكننا رأينا من مؤتمرات المانحين الأربعة السابقة أن التبرعات ليست المؤشر الرئيسي لتحديد قيمة هذه المؤتمرات. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك، لأن هذه المؤتمرات تتجاهل تماما السلطات السورية، ولهذا السبب لا يتلقى الشعب السوري سوى القليل جدا من الأموال التي يتم جمعها. والواقع أن هذه المؤتمرات لا تولي أي اهتمام للمشاكل الخطيرة الجسيمة التي يواجهها البلد في تعافيه بعد 10 سنوات من التدخل الأجنبي المباشر. ومن المؤسف أن قسم البيان في الموقع الرسمي للمؤتمر لا يتضمن خطاب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، الذي يتكلم عن البنية التحتية المدمرة في حلب والرقة وعن الجزاءات التي تسبب المعاناة لجميع السوريين وتحرمهم من الحصول على

الخدمات الأساسية والغذاء. ربما لم يتم نشر بيانه لأنه لا يتناسب مع نوعية العناوين المملة التي تتباهى بسخاء المانحين الغربيين.

لقد أنقذت وزارة الدفاع الروسية في الآونة الأخيرة 44 طفلا روسيا بطريق الجو من مخيمي الهول وروج للمشردين داخليا. ويجري العمل الآن على إعادة 120 طفلا آخرين إلى أوطانهم. وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في هذين المخيمين، تتزايد مسؤولية الدول عن إعادة مواطنيها إلى أوطانهم. إننا ندعو الزملاء إلى تعزيز الجهود على هذا المسار، وضمان الظروف المناسبة لمواطنيهم، وفي مقدمتهم النساء والأطفال.

لم نشهد أي تقدم على مدى عام كامل في إطلاق قافلة إنسانية واحدة من دمشق إلى إدلب. إننا نعتبر هذا بكل بساطة ووضوح عملا تخريبيا، وسنأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد موقفنا بشأن التمديد المنتظر للآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه هذا العام. إذا كان زملاؤنا، لأسباب سياسية، غير مستعدين لفتح قناة إنسانية عابرة للحدود ومستعدين للعمل فقط من خلال الآلية العابرة للحدود، فعن أي التزام من مجلس الأمن بالسلامة الإقليمية لسورية نتحدث؟ إن الاشتراك في مثل هذا النفاق من شأنه الإضرار بصورة المنظومة الدولية للاستجابة في الحالات الإنسانية، والتي تهدف إلى تنسيق الجهود لإنقاذ حياة الناس. ويجب ألا نغض الطرف عن حقيقة أن الإرهابيين في إدلب، الذين يستمدون مواردهم من الآلية العابرة للحدود، يستخدمون السكان المدنيين في ذلك الجيب كدروع بشرية ولا يسمحون للناس بالخروج من هذه المنطقة والتوجه إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عبر نقاط التفتيش التي فتحت مؤخرا.

المرفق 14

بيان مستشارة البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

إنني أيضا أتقدم بالشكر للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

لا يمكن استعادة السلام والاستقرار في سورية إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونجاح هذه العملية يتطلب بيئة مواتية للتعاون والمصالحة. وبناء عليه، فإن الحالة الأمنية للبلد ترتبط ارتباطا وثيقا بمقومات استمرار العملية وتقدمها.

ولذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العنف وتصاعد التوترات، ولا سيما في الشمال الغربي، على الرغم من النداءات من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. إننا نناشد الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بوقف كامل للأعمال العدائية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان استجابة إنسانية مستدامة. وبشأن هذه المسالة، نؤكد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدين جميع الأعمال التي ترتكب خلافا للقانون الدولي، بما في ذلك ما يُرتكب في سياق القيام بعمليات مكافحة الإرهاب. ويجب أن تظل المساءلة أولوية عليا.

إن تدابير بناء الثقة هي عنصر حاسم لنجاح العملية السياسية بأسرها. وبالتالي ينبغي معالجة مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين لتعزيز حسن النية. علاوة على ذلك، يجب تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة آمنة وكريمة وطوعية. وتشمل هذه الظروف بطبيعة الحال إعادة بناء البنية التحتية الحيوية المدمرة في سورية من أجل إتاحة الحصول على الخدمات الأساسية والحد من نقاط الضعف. إننا نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يسهم في هذا الجهد.

وما زلنا نؤيد جهود المبعوث الخاص الدؤوبة لتيسير العملية السياسية الأوسع نطاقا. ونناشد الأطراف أن تشارك بصورة بناءة وبروح من التوفيق بشأن مسألة اللجنة الدستورية. وكذلك نعيد التأكيد على أن المشاركة المجدية للمرأة في عملية التفاوض أمر حتمي لضمان نتائج عادلة ومتوازنة للجميع.

لقد أدى الاقتصاد السوري المحتضر إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية الرهيبة في البلد، وما زال يبعث على القلق. وفي الوقت نفسه، لم يؤد استمرار تطبيق التدابير القسرية الأحادية الجانب إلا إلى زيادة وإطالة أمد معاناة الشعب السوري. ولهذا السبب، نناشد مرة أخرى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب لمساعدة سورية في مواجهة هذه التحديات التي تبدو مستعصية على الحل.

وتظل الآلية العابرة للحدود شريان حياة لملايين السوريين المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. ويعزز أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/390) هذا الواقع ويؤكد على ضرورة الحفاظ على الآلية والطرائق العابرة لخطوط التماس وتوسيع نطاقها. فمن شأن هذا أن يحسن الاستجابة الإنسانية إلى أقصى حد وأن يوفر مساعدة إنسانية حسنة التوقيت ومأمونة ومستدامة ومن دون عوائق لصالح الشعب السوري.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة تعقيد الأزمة الإنسانية. وهؤلاء الأشخاص الذين شردتهم الحرب قسرا لمدة 10 سنوات والذين يقيمون الآن في مخيمات نازحين مكتظة، معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة بالفيروس. ولذلك فإن التوزيع الكفؤ والمنصف للقاحات كوفيد-19 يكتسي أهمية حاسمة. ونرحب بالبدء الوشيك لتداول اللقاح.

ويجب أن يمنح الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في مخيمات النازحين الحماية والكرامة وإمكانية الحصول على المعونة الإنسانية. ولتحقيق تلك الغاية، نذكر السلطات بأن الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على الأمن في مخيمات مثل الهول، حيث تتدهور الحالة الأمنية، يجب ألا تؤدي على الإطلاق إلى تعليق وصول المساعدات الإنسانية أو انتهاك حقوق السكان.

ونحث الأطراف على العمل معا للتوصل إلى حل مستدام للمسائل المحيطة بمحطة مياه علوك. لا يمكن للقطوعات أن تستمر لأنها تترك مئات الآلاف من دون إمداداتها في كل مرة تتوقف فيها المحطة عن العمل. وينبغي عدم استخدام المياه سلاحا ويجب ألا تصبح الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة عديمة الفائدة على الإطلاق.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي احترامه لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وهذا يلزم بسحب القوات الأجنبية غير المأذون لها الموجودة في البلد، ومراعاة وجهات نظر الحكومة السورية في جميع المناقشات.

فبينما يحتدم هذا النزاع وتتدهور الحالة الإنسانية، تزهق الأرواح وتلحق بها أضرار لا يمكن إصلاحها. ومع احتياج أكثر من 13 مليون سوري الآن إلى المساعدة الإنسانية – نصفهم تقريبا من الأطفال – لا بد من حل سياسي لهذا النزاع. فهذا هو السبيل الوحيد لكفالة السلام والاستقرار الدائمين وحماية الشعب السوري.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

شكرا السيد الرئيس. كما أشكر كلا من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بيدرسن، ووكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، على إحاطتيهما.

تجدّد تونس في البداية تأكيد موقفها الثابت أنّ حلّ الأزمة السورية يتطلب إيجاد تسوية سياسية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، وذلك وفقا للقرار 2254 (2015)، بما ينهي المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق ويحقّق تطلّعاته المشروعة ويحفظ سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية ويعيد السلم والاستقرار إلى سورية والمنطقة.

وتتطلّع تونس إلى تحقيق التقدّم المنشود في المسار السياسي عبر استعادة وتيرة اجتماعات اللّجنة الدستورية وهيئتها المصغّرة في جنيف، من خلال عقد جولتها السادسة في الأسابيع القليلة القادمة مع العمل على ضمان استمرارية أعمالها. وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بيدرسن، الساعية إلى المزيد من تنظيم وهيكلة عمل اللجنة.

كما نحثّ الأطراف السّورية على تغليب مصلحة الشعب السوري من خلال التحلّي بالمرونة والبحث عن القواسم المشتركة من أجل تيسير إيجاد أرضيّة صلبة وتوافقيّة لمحتوى الدستور ومراكمة المسار السياسي الموسّع وفقا للقرار 2254 (2015). كما سيستدعي الأمر المزيد من بناء الثقة بين الأطراف السورية، بدعم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وفي ظلّ تزايد منسوب التوتّر والعنف في عدة أرجاء من سورية، لا يزال تثبيت وقف إطلاق النار في أرجاء سورية كافة ضرورة ملحّة في الأمد القصير وهدفا على المدى الطويل أيضا، وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن 2532 (2020) و 2254 (2015) واستجابة لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاص، بيدرسن. ونجدّد دعوتنا في هذا السياق لجميع الأطراف لخفض التوتّر والعمل على استعادة التهدئة الشاملة من أجل إيجاد الظروف الموضوعية لتحسين الوضع الإنساني وتهيئة البيئة الآمنة والمحايدة والمستقرة الضرورية لدفع المسار السياسي.

ويساورنا بالغ القلق بشأن انتشار التنظيمات الإرهابية وتزايد هجماتها في الأسابيع الأخيرة في سورية. ونشدّد على ضرورة العمل الجماعي والمنسّق كي تكون سورية خالية من الإرهاب من خلال المكافحة الفعليّة وفقا للقانون الدولي للتنظيمات الإرهابيّة المدرجة على قوائم مجلس الأمن ولاسيّما داعش والقاعدة وهيئة تحرير الشام، التي اتّخذت ملاذا آمنا لها في بعض أرجاء البلد، باعتبار ذلك ركيزة أساسية من ركائز أيّ حلّ سياسي طويل الأمد للأزمة السورية وضروريا لاستعادة الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة.

وما زال التدهور المستمرّ للحالة الإنسانية في سورية والذي طال مختلف الجوانب المعيشية للسوريين، مبعث قلق بالغ لبلدي. فقد تعدّدت مظاهر المعاناة على مدى العقد الأخير وأصبحت ذات طابع مركّب وأكثر شدّة، تترابط مختلف أبعادها من أزمات غذاء ودواء وبنية تحتية حيوية ومواد أساسية وظروف معيشية.

ونؤكّد مجددا على ضـرورة تكثيف جهود الإغاثة الإنسـانية في مختلف أرجاء سـورية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسـانية المتزايدة والتصـدّي لمخاطر سـوء التغذية والمجاعة وتطويق جائحة كوفيد-19 وذلك باســـتخدام مختلف طرق العبور المتاحة بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود ووفقا لمقتضـــيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنسـاني. وفي هذا الإطار، نحثّ الأطراف المعنية شـمال غربي سـورية على التحلّي بالمرونة وإيجاد أرضيّة مشتركة من أجل تيسير التوصّل إلى اتفاق على تيسير أوّل قافلة إنسانية عبر خطوط التماس في المنطقة، وهو الأمر الذي طال أمده.

كما نجدّد التأكيد على ضــرورة التزام الأطراف بضــمان حماية المدنيين والمنشـآت المدنية والطبية الضـرورية والعمل على حماية العاملين في الحقل الطبي والإنسـاني مع تيسير إيصـال المسـاعدات الإنسـانية والطبية السـريع وغير المعرقل إلى المحتاجين إليها من دون تمييز، والتسـريع بعملية توزيع منصـف للقاحات المضادة لفيروس كورونا.

ونتطلّع إلى تعزيز جهود التعافي من الأزمة ومن آثار جائحة كوفيد عبر مدّ الجســـور بين البرامج الإنسانية والتنموية وإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس والطرقات وإمدادات الماء والطاقة والصّرف الصحي، بالتوازي مع توفير سبل العيش الكريم والمستدام للسوريين.

وختاما تتطلّع تونس إلى حلّ تفاوضـــي وتوافقي يســـهم في تجديد العمل بنظام المســـاعدات عبر الحدود ويكرّس إرادة جماعية حقيقية من مجلس الأمن لتجاوز الجمود الحاصـــل في الملف الســـوري ولإيجاد الحيّز الضروري للتعاون والبحث عن القواسم المشتركة وتغليب مصلحة الشعب السوري بعيدا عن التسييس. ونحن على يقين أنّ من شـــأن إيجاد تفاهمات من المجلس حول الملف الإنســـاني أن ينعكس إيجابا على العملية السياسية السورية ويسهم في دفع مسار التسوية المنشودة.

المرفق 16

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطتين: وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن. أود أن أبدأ بالتركيز على الوضع الإنساني في سورية.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في شباط/فبراير وشارك في تقديم القرار 2565 (2020)، بشأن التوزيع العالمي للقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في حالات النزاع. واتفقنا على أهمية أن يلقي مجلس الأمن بكل ثقله لإنهاء هذه الجائحة المروعة.

لقد سلمنا بالحاجة الحيوية للوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-19. واعترفنا جميعا بالأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه أي عوائق، بما في ذلك اللوجستيات والإمدادات والإدارة، على الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع الناس، بغض النظر عن أين يعيشون، على اللقاح.

ومع مراعاة القرار 2565 (2021)، ترحب المملكة المتحدة بأول عملية تسليم إلى سوريا لأكثر من 250,000 جرعة من لقاح كوفيد-19 عبر مرفق الوصول العالمي للقاح (كوفاكس) الأسبوع الماضي. هذه خطوة أولى صغيرة، ولكنها مهمة، نحو تحقيق طموح القرار 2565 (2021) في جميع أنحاء سوريا. وبعد أن تعهدت المملكة المتحدة بتقديم ما يزيد على 700 مليون دولار لدعمه، قامت بدور رائد في إنشاء هذا المرفق العالمي. وهو أداة حيوية لضمان الوصول العادل الذي طالبنا به جميعا قبل شهرين فحسب.

وكما سمعنا اليوم، وصل أكثر من 50,000 جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كورونا إلى شمال غرب سوريا عبر المعبر الحدودي المأذون به في باب الهوى الأسبوع الماضي. وسيوفر ذلك شريان حياة حيوي للعاملين الصحيين على الخط الأمامي. لذلك نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الانقطاع المتوقع، كما هو مبين في التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/390) ومن قِبَل وكيل الأمين العام لوكوك اليوم، لإيصال اللقاحات في المستقبل في شمال غرب سوريا ما لم يجدد مجلس الأمن ولاية باب الهوى. وهذا من شأنه أن يعرقل مكافحة كوفيد-19 عالميا المشترك ويتناقض مع طموح المجلس ذاته، كما يرد في القرار 2565 (2021).

لقد أخبرتنا الأمم المتحدة بما تحتاجه: استجابة عبر الحدود لمدة 12 شهرا أخرى. وتشمل المعونة المنقذة للحياة التي تقدم حاليا عبر المعبر في باب الهوى أيضا عمليات إيصال برنامج الأغذية العالمي التي تخدم ملايين الأشخاص، وتيسر عمليات المنظمات غير الحكومية التي تدير الخدمات في مجالات الحماية والصحة والمياه والصرف الصحي.

وترحب المملكة المتحدة بالجهود المتواصلة للأمم المتحدة لإتاحة الوصول إلى الشمال الغربي داخل سوريا. ولكن علينا أن نستجيب لتحذيرات الأمين العام، فحتى لو تم نشرها بانتظام، لا يمكن للقوافل العابرة للحدود أن تضاهي حجم ونطاق العملية العابرة للحدود. وقد أثبتت التجربة في اليعربية، حيث ارتفعت الاحتياجات ونقص الإمدادات منذ إغلاق المعبر الحدودي في العام الماضي، أهمية اتباع نهج ”جميع الطرائق“ مدفوعا بالاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. ومن الواضح أنه يجب على المجلس أن يستجيب لنداءات الشعب السوري والجهات الإنسانية على الأرض، بتوفير المساعدات عبر الحدود بما يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية.

وعلى المسار السياسي، نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير التوصل إلى حل مستدام للصراع. وننضم إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين في التأكيد مجددا على أن التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) هو السبيل الوحيد إلى حل مستدام للأزمة في سوريا.

ويتمثل جوهر تلك العملية التي تيسرها الأمم المتحدة بقيادة سورية في وضع دستور جديد، يعقبه انتخابات حرة ونزيهة، تدار تحت إشراف الأمم المتحدة، عملا بهذا الدستور الجديد. وكان هذا التسلسل متعمدا ومصمما لإيجاد طريقة شاملة للمضي قدما في سوريا على أساس الحوار والتعاون بين السوريين. وإجراء الانتخابات الرئاسية في نهاية أيار/مايو بموجب الدستور السابق يتعارض مع هذه العملية، وفي الوقت الذي يحاول المبعوث الخاص عقد جولة سادسة من محادثات اللجنة الدستورية، فإنه يخاطر بتقويض جهوده.

علاوة على ذلك، فإن الانتخابات التي تجرى في غياب بيئة آمنة ومحايدة، وفي مناخ من الخوف المستمر، حيث يعتمد ملايين السوريين على المساعدات الإنسانية، ويهجرون أو يعيشون كلاجئين، ويمنعون من التصويت والترشح للمناصب، لا تضفي الشرعية السياسية، بل تظهر تجاهلا للشعب السوري. وبدلا من إعطاء الأولوية لانتخابات الغرور، ينبغي للنظام أن يركز على المشاركة بصدق وصدق في تنفيذ القرار 2254 (2015).

المرفق 17

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا عمل المبعوث الخاص وفريقه للتوسط من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع في سوريا. للأسف، وبعد خمس جولات من المفاوضات وعلى الرغم من الدبلوماسية النشطة للمبعوث الخاص مع جميع الأطراف، عرقل نظام الأسد صياغة دستور جديد. وعدم وضع دستور جديد هو خطوة محزنة إلى الوراء بالنسبة للشعب السوري.

وفي الشهر الماضي، أخبرت الجمعية العامة أننا نعلم أن نظام الأسد سيخطط لإجراء انتخابات في أيار/مايو. وحذرت من أن تلك الانتخابات لن تكون حرة ولا نزيهة ولن تكون ممثلة للشعب السوري. إن الامتناع عن سن دستور جديد دليل إيجابي على أن ما يسمى بالانتخابات في 26 أيار/مايو ستكون صورية. وكما أمر مجلس الأمن بالإجماع، يجب إجراء الانتخابات عملا بدستور جديد وتحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى نظام الأسد أن يتخذ خطوات لتمكين مشاركة اللاجئين والنازحين داخليا والشتات في أي انتخابات سورية. وحتى ذلك الحين، لن ننخدع.

ومع ذلك، فإن الدستور الجديد ليس سوى جزء واحد من الحل السياسي الذي اتفق عليه المجلس بأكمله، بما في ذلك روسيا. ويمكننا أن نطلب إلى المبعوث الخاص أن يواصل اطلاعنا على جهوده الرامية إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد وإطلاق سراح السوريين المحتجزين تعسفا. وللتذكرة، لن تدعم الولايات المتحدة أي مساعدات لإعادة الإعمار تعود بالنفع على النظام في غياب التقدم في تحقيق الإصلاحات السياسية التي دعا إليها القرار 2254 (2015). وبينما يدير نظام الأسد انتخاباته الصورية، فإن الشعب السوري، كما ذكّرنا وكيل الأمين العام لوكوك اليوم، لا يزال يعاني.

لقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا عن تقديم 596 مليون دولار كمساعدات إنسانية للسوريين في سوريا والمنطقة. ونشجع الجميع على الوفاء فورا بتعهداتهم وزيادة دعمهم للشعب السوري.

وللأسف، على الرغم من أهميته الحيوية، إلا أن التمويل غير كاف للتخفيف من المعاناة داخل سوريا. وفي الوقت الحالي، لا شيء أكثر إلحاحا للشعب السوري من تلقي المساعدات المنقذة للحياة من خلال الآلية العابرة للحدود. لكن نظام الأسد يواصل عرقلة هذا التسليم وتسليحه. وتزايدت الحاجة بشكل أكبر منذ فشل المجلس في إعادة الولاية لمعبري باب السلام واليعربية.

ولا يزال معبر باب الهوى لا غنى عنه لضمان إيصال الغذاء والمأوى والإمدادات الطبية، بما في ذلك كجزء من حملة الأمم المتحدة للتطعيم في شمال غرب سوريا. وتكفي نظرة إلى الأرقام: فهناك 4 ملايين شخص داخل شمال غرب سوريا يعتمدون على 000 1 شاحنة تابعة للأمم المتحدة تستخدم المعبر كل شهر. لا يوجد بديل. ولا يمكن أن يضاهي ذلك نطاق وحجم آلية الأمم المتحدة الإنسانية العابرة للحدود. وفي الواقع، من الواضح تماما أن نقطة عبور وحيدة غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة.

وكما قال الوزير بلينكن للمجلس في الشهر الماضي (انظر S/2021/315)، نحث بقوة على إعادة تفويض باب الهوى لمدة 12 شهرا، واسترجاع المعابر في باب السلام واليعربية. إذا فقدت الأمم المتحدة

إمكانية الوصول إلى الآليات العابرة للحدود، فإن أزمة مرض الفيروس التاجي في سوريا ستتحول من وخيمة إلى كارثية. يحتاج شمال شرق سوريا بشدة إلى المزيد من مجموعات اختبار كوفيد-19، وتكافح منظمة الصحة العالمية من أجل إيصال هذه المجموعات للمحتاجين. ببساطة، لا توجد خطة بديلة لتوزيع اللقاحات في شمال غرب سوريا. وتتوقف خطة الأمم المتحدة على استخدام سبل الوصول عبر الحدود.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى الحديث عن الخطأ الأخلاقي العميق الذي يحدث في مخيم الركبان. منذ 16 شهرا، ظل سكان المخيم محرومين من المساعدات الطبية لأن نظام الأسد وروسيا لن يسمحا للأمم المتحدة بإيصال المساعدات إلى هؤلاء المحتاجين. ونحث نظام الأسد وروسيا على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم دون عوائق. هؤلاء الناس ليسوا بيادق ولا يمكن تسييس المعونة. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب هؤلاء وإلى جانب الشعب السوري بأسره. نطالب نظام الأسد بالالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وندعو إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري. وفي غضون ذلك، نطلب إلى المجلس دعم الشعب السوري ومنحه إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية التي تمس حاجتهم إليها.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. وأرحب بممثلي سوريا وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، نحيط علما بالتعاون المستمر بين الأطراف السورية والمبعوث الخاص بهدف الاستعداد الجيد لمواصلة محادثات اللجنة الدستورية. ومن المهم أن تشارك الأطراف بصورة بناءة لتحقيق تقدم كبير في إطار اللجنة التنفيذية، فضلا عن النهوض بالعملية السياسية على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد سنواصل دعمنا القوي والكامل لأدوار الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بما فيها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ولا غنى أيضا عن تيسير دور المحاورين الدوليين المعنيين بواسطة تجديد الجهود الدبلوماسية.

لقد ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا خلال العام الماضي منذ وقف إطلاق النار في الجزء الشمال الغربي. ولكنها ما تزال هشة حيث تسبب الحوادث الأمنية المتفرقة شواغل خطيرة تتعلق بالحماية، ولا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي وجنوبي البلد. ولأجل مواصلة تيسير الحوار، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي ربما تؤدي إلى مزيد من التصعيد. ونذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار 2573 (2021) الذي اعتمد بالإجماع بالأمس.

ثانيا، على الصعيد الإنساني، وفي حين أن البحث عن حل سياسي شامل لا يزال جاريا، لم تشهد الحالة الإنسانية ما يدل على تحسنها بعد. ولا يزال ملايين السوريين يكافحون من أجل توفير تكاليف الغذاء والوقود وغيرها من السلع الأساسية في ظروف الأزمة الاقتصادية الحادة والجائحة معا. وبالتالي نؤكد على أهمية استمرار إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ومستمرة ودون عوائق لتعزيز الاستجابة الإنسانية في سوريا، بما في ذلك عن طريق حماية الموظفين ذوي الصلة والهياكل والخدمات الأساسية. وينبغي استخدام جميع الجهود والقنوات المناسبة. وينبغي تيسير إيصال الإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها في الشمال الشرقي. وندعو أيضا إلى زيادة التنسيق بين الأطراف بهدف نقل المهمة العابرة للحدود إلى الشمال الغربي من البلد.

ونظرا لتفاقم آثار الجائحة، فإن إيصال اللقاحات إلى جميع المناطق في سوريا أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالشحنة الأخيرة من اللقاحات إلى دمشق والشمال الغربي من البلد من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وندعو إلى مواصلة دعم سوريا في مكافحة الجائحة. ونؤيد النداء الذي وجّهه الأمين العام من أجل الإعفاء من الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية للجائحة. ونكرر دعوتنا إلى تقديم تبرعات أكبر إلى مرفق كوفاكس وتوزيع اللقاحات بصورة أكبر وأكثر إنصافا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك للسكان في حالات النزاع والأوضاع الهشة.

ونشيد بالجهود البطولية التي تبذلها الأمم المتحدة والعاملون في مجالي العمل الإنساني والرعاية الصحية في الميدان لمعالجة الحالة الإنسانية في سوريا. ونرحب بالالتزامات المالية التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل الخامس. ويعدُّ استمرار المجتمع الدولي في دعم الشعب السوري أمرا ضروريا. ومن المهم أيضا تنسيق الجهود الدولية بغية تحقيق النتيجة المرجوة.

أخيرا، نود أن نكرر تأكيد موقفنا بأن الحل السياسي الشامل – بقيادة السوريين أنفسهم وملكيتهم، بتيسير من الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015) وفي إطار الالتزام الكامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة – هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

بعد 10 سنوات من النزاع، أصبح من الواضح تماما أن الأزمة السورية ليس لها سوى حل واحد: عملية سياسية بقيادة وملكية سوريتين بتيسير من الأمم المتحدة. وكان هذا في الواقع السبب وراء تشكيل صيغة أستانا التي شجعت على التسوية السلمية للأزمة، بما في ذلك من خلال دعم إنشاء اللجنة الدستورية.

تحقيقا لهذه الغاية، تواصلت المشاورات المنتظمة والوثيقة التي يجريها مبعوثنا الخاص إلى سوريا، السيد بيدرسن. وسوف نحث الرئيسين المشاركين على بدء الاجتماع المقبل للجنة الدستورية قريبا. ويجب أن يستمر عمل اللجنة وفقا لنظامها الداخلي دون تدخل أجنبي أو فرض جداول زمنية عليها من الخارج.

وفي حين أنه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي بمعزل عن الآخرين أو بين عشية وضحاها، يجب ألا يكون نجاح اللجنة شرطا مسبقا للمساعدة في جهود إعادة الإعمار أو عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ونعرب عن قلقنا إزاء التقارير الأخيرة بشأن زيادة التعاون مع الإرهابيين من قبل بعض القوات الأجنبية في المخيمات الخاضعة لسيطرتهم، وندعو إلى بذل مزيد من الجهود لاستئصال جميع الإرهابيين وانسحاب جميع القوات الأجنبية غير المرغوب فيها من سوريا.

كما نرفض بشدة إساءة استخدام جهود مكافحة الإرهاب لدعم أي اتجاهات انفصالية أو مبادرات غير مشروعة للحكم الذاتي أو انتهاك السيادة السورية.

وتدين إيران بشدة احتلال أجزاء من سوريا، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، وكذلك أعمال العدوان الإسرائيلية على سوريا، التي يحق للحكومة السورية في مواجهتها أن تقرر كيف ومتى تمارس حقها الأصيل في الدفاع عن النفس سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وكما قال الأمين العام مؤخرا "تجسد سوريا الآن أكبر أزمة لاجئين في العالم". ولا يمكن التغلب على هذا في الواقع إلا بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا – وهذا أمر غير مستدام وغير عملي على المدى الطويل. ولن يؤدي عدم تشجيع عودة اللاجئين والمشردين داخليا، كما تفعل بعض البلدان، إلا إلى إطالة معاناتهم دون مبرر وسيكون لذلك نتائج عكسية، وبالتالي فهو أمر غير مقبول. وبدلا من ذلك، نشيد بنهج البلدان التي تعتزم اتخاذ تدابير عملية للتعجيل بعودة اللاجئين والمشردين داخليا. ونحن على استعداد للمساهمة في نجاح هذه الجهود.

علاوة على ذلك، وفي حين أن تقديم المساعدة والوصول إلى المحتاجين أمر لا بد منه، فإنه لا يمكن أن يكون بديلا للحل النهائي مهما كانت أهميته، أي كفالة تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في سوريا.

وعلى مدى عدة أشهر، أدى النقاش حول ما يسمى بـ "الوصول عبر خطوط التماس وعبر الحدود" للأسف إلى زيادة تسييس المسائل المتعلقة بالمساعدات الإنسانية وإيصالها. وبدلا من ذلك، كان ينبغي الاستفادة من هذه الجهود لرفع الجزاءات الأحادية اللاإنسانية وما يترتب عنها من عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية مدمرة وتستهدف أساسا الفئات الأكثر ضعفا التي تعاني بالفعل من الآثار السلبية للنزاع وتعاني بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا. إن تحويل الغذاء والدواء إلى سلاح عن طريق فرض الجزاءات انتهاك صارخ لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. فهي ظالمة وغير مقبولة ويجب إنهاؤها فورا.

وبالمثل، يجب على القوات الأجنبية غير المرغوب فيها والتي تشـــارك بشــكل مباشــر في النهب المنظم لنفط الشعب السوري الذي تشتد الحاجة إليه، وقف ممارستها المخزية هذه.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان وحدة سوريا وسلامتها وسيادتها وإنهاء معاناة شعبها.

أخيرا، وفي حين نؤيد الحوار الجاري في إطار اللجنة الدســتورية، نلاحظ إعلان الحكومة الســورية عن إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في 26 أيار/مايو وفقا للدستور الحالي للبلد.

إن إيران ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة وستواصل مساعدة شعب سورية وحكومتها على استعادة وحدة بلدهم وسلامته الإقليمية.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

أشكركم على مبادرتكم لتنظيم هذه الجلسة لإجراء نقاش مشترك حول القضايا السياسية والإنسانية المتعلقة بسورية، وهي مبادرة تخدم هدف استخدام مجلس الأمن للوقت والموارد بشكل سليم.

فخلال السنوات الماضية أرهقت الدول الغربية هذا المجلس بعقد الجلسة تلو الأخرى حول سورية، ليس بهدف معالجة القضايا الهامة المتصلة بمكافحة الإرهاب على أراضيها أو إنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي فيها أو رفع الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على مواطنيها، أو تسهيل عملية إعادة الإعمار وبناء ما دمّره الإرهاب، بل لشن حملات عدائية وإطلاق اتهامات لا أساس لها وتقديم بيانات استفزازية ملؤها اللاءات والإملاءات.

في إطار مواصلة تلك الدول تصعيد حملاتها العدائية ضد بلدي، شهدت بعض العواصم الأوروبية مؤخراً مسرحيات للتلاعب بركائز القانون الدولي، حيث شهدنا عرضاً كان مسرحه لاهاي عبر استغلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في تمرير قرار عدائي وخطير ضد سورية. وقبله شهدنا عرضاً آخر مسرحه بروكسل بعقد الدورة الخامسة لما يسمى بـ"مؤتمر بروكسل للمانحين" في ظل تغييبٍ غير مقبول للحكومة السورية المعنية بتمثيل الشعب السوري والمخولة بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتلبية احتياجاته الإنسانية والتنموية.

إن من المؤسف أن تشارك الأمم المتحدة في رئاسة فعّاليةٍ تكرّس تسييس العمل الإنساني وتربطه بشروطٍ تتعارض جملة وتفصيلاً مع مبادئه، وتتجاهل الأسباب الحقيقية الكامنة وراء زيادة المعاناة الإنسانية. إذ كيف ينسجم عقد تسعة مؤتمرات للمانحين مع استمرار حديث مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية عن تردي الوضع المعيشي، وانخفاض مؤشرات الأمن الغذائي، وتزايد أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية، وعن معاناة المهجرين واللاجئين؟

إن الإجابة على ذلك نجدها أولاً في عدم وفاء الكثير من المانحين بما يعلنونه من تعهداتٍ استعراضية. وثانياً في تخصيص الكم الأكبر من المساعدات لدول الجوار والمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. وثالثاً في إنفاق ما تبقى من التمويل على مركز الأمم المتحدة في غازي عينتاب الذي لا عمل له إلا حرف الاهتمام عن جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة وصرف الوقت والأموال لغايات لا تتفق وأهداف العمل الإنساني. وأخيراً في التجاهل المتعمد للآثار الكارثية للتدابير القسرية المفروضة على الشعب السوري، وما يرافقها من نهب القوات الأمريكية – التي تحتل الشمال الشرقي من بلدي – للثروات السورية، وفي مقدمتها النفط والمحاصيل الزراعية، وحرمان الشعب السوري من الاستفادة منها، في انتهاك صارخ لقرارات هذا المجلس.

واصلت سورية انخراطها البنّاء مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين للارتقاء بالوضع الإنساني، وإيصال المساعدات لمستحقيها. وقد وجهت حكومة بلدي قبل يومين رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن تتضمنان ملاحظاتها التفصيلية حول مضمون التقرير 72 للأمين العام (S/2021/390) حول الشأن الإنساني. وفي هذا المجال يجدد وفد بلدي موقفه الرافض لآلية إيصال

المساعدات عبر الحدود، وذلك لانتهاكها للسيادة السورية، وللعيوب الجسيمة التي كنت قد أوضحتها في بياني السابق.

تؤكد سورية التزامها بالعمل وفق آلية تقديم المساعدة عبر الخطوط وتعزيزها بما يأخذ بالاعتبار ما أشار إليه تقرير الأمين العام عن الوصول المتكرر لشحنات برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية عبر الخطوط إلى شمال شرقي سورية، وعن تراجع أو توقف الزيارات الميدانية وحركة قوافل المساعدات الإنسانية والعيادات المتنقلة عبر الخطوط جرّاء عدم توفر الوقود الناجم عن التدابير القسرية اللاشرعية المفروضة. إن هذه حقائق تتجاهلها بعض الدول وتتعمد التعتيم عليها.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الوصول الإنساني هي الدور المعرقل لقوات الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية العميلة له. والمثال الأوضح على ذلك هو عدم سماحهم بوصول القافلة المشتركة إلى مدينة الأتارب في شمال غربي سورية، التي كانت الحكومة السورية قد منحت الأمم المتحدة الموافقة عليها منذ شهر نيسان/أبريل من العام الماضي. والأنكى من ذلك هو منع الهلال الأحمر العربي السوري من العمل في تلك المنطقة، والاستعاضة عنه بالهلال الأحمر التركي الذي لا يملك أي ولاية قانونية للعمل على الأراضي السورية. والأسوأ من ذلك هو استخدام النظام التركي لمياه الشرب كسلاح ضد المدنيين، إذ عمد وللمرة 23 إلى قطع مياه الشرب القادمة من محطة علوك إلى مدينة الحسكة وجوارها ولمدة عشرين يوماً، مما جعل أكثر من مليون مواطن سوري يعانون من العطش والحرمان من المياه. إن من غير المقبول أن يواصل مجلس الأمن السكوت عن هذه الممارسات وتجاهلها في الوقت الذي ينبغي له فيه ممارسة الضغط السياسي اللازم لإيجاد حل مستدام لها.

إن اليد الممدودة من قبل سورية لدعم جهود الوصول الإنساني، يقابلها تعنت أعمى لبعض الدول بالتمسك بآلية الوصول عبر الحدود، مما يمثل دليلاً واضحاً على أجنداتها السياسية الخفية باستغلالها وتوظيفها لهذا الشأن الإنساني الصرف لخدمة أهدافها المعادية لسورية.

وفقاً لدستور الجمهورية العربية السورية، سيتوجه ملايين السوريين داخل البلد وخارجه الشهر القادم إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، التي انتهى اليوم موعد تقديم طلبات الترشح لها. لقد شملت قائمة مقدمي الطلبات 51 شخصاً من بينهم 7 نساء يتنافسون للحصول على الدعم المطلوب من أعضاء مجلس الشعب. إن إجراء هذه الانتخابات ضمن الإطار الزمني الدستوري يستند إلى حرص الدولة السورية على انتظام عمل مؤسساتها وعدم المساس بها، والعزم على إفشال المخططات الخارجية الرامية لخلق فراغ مؤسساتي ودستوري وإحلال ما سُمي بـ"الفوضى الخلّاقة" كبديل عنها على غرار ما شهدناه في دولٍ أخرى.

إن هذه الانتخابات الرئاسية هي استحقاق دستوري سيادي هام للدولة السورية يتسق مع مهمتها في ضمان قيام مؤسساتها بواجباتها الدستورية، والمضي قدماً نحو استكمال الواجبات الأخرى بما فيها تحرير أرضنا من فلول التنظيمات الإرهابية، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي فيها، وإعادة الأمن والاستقرار لمواطنيها، وإصلاح وتأهيل ما دمرّه الإرهاب في بنيتها التحتية.

لقد دأب البعض على إطلاق حملات التشويش على هذه العملية الانتخابية من خلال خلط الوفاء بهذا الاستحقاق الدستوري مع بعض مندرجات قرار مجلس الأمن 2254 (2015). إن ما ورد في بيانات بعض الدول اليوم دليلٌ واضح على هذا التشويش أو بالأصح التضليل الذي تمارسه، والذي يمثل انتهاكاً

صـــارخاً لمبدأ عدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول الأعضـــاء. ويجب على تلك البلدان أن تتقيد بالتزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة، وأن تكف عن انتهاك حق الســـوريين في اختيار رئيســـهم بحرية ومســـؤولية وديمقراطية، وأن تتوقف عن إصـــدار بيانات اســـتفزازية وعدائية لا تخدم هدف اســـتعادة الأمن والاســـتقرار في سورية.

ونتابع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتنظيم أعمال الجولة السادسة للجنة الدستورية، بما في ذلك المشـــاورات التي أجراها عقب اجتماعاته في دمشـــق مع وزير الخارجية والمغتربين والرئيس المشارك للوفد الوطني في اجتماعات اللجنة الدستورية. وسنبلغكم على النحو الواجب بنتائج المشاورات التي ستجري في الأيام المقبلة.

وفي هذا الصـدد، يؤكد وفد بلدي مجددا التزام سـورية بالقيام بعملية سـياسـية بقيادة سـورية ويمتلك الســـوريون زمامها بتيســـير من الأمم المتحدة، ممثلة بمبعوثها الخاص، في احترام كامل لســـيادة الجمهورية العربية الســـورية واســـتقلالها ووحدتها وســـلامتها الإقليمية. ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى أن نجاح عمل اللجنة الدســـتورية يتطلب احترام قواعد إجراءاتها المتفق عليها، مع رفض أي تدخل خارجي فيها أو محاولات فرض إملاءات بشأن ما يخلص إليه عملها أو وضع جداول زمنية مصطنعة.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

قمت في هذا الشهر، بصحبة رئيس الجمعية العامة، بزيارة بلدة هاتاي على الحدود مع سورية، حيث يوجد تضطلع الأمم المتحدة بعمليات إنسانية عبر الحدود تمثل شريان حياة لملايين الأشخاص المحتاجين. وشهدتُ مرة أخرى بشكل مباشر توفير مواد الإغاثة وإجراءات التحميل والرصد، مما يدل على الشفافية الكاملة للرحلة بأكملها. وتسيطر الأمم المتحدة سيطرة كاملة على العملية برمتها على أربعة مستويات مختلفة – على الحدود، وفي المستودعات داخل سورية، وعلى مستويات التوزيع، وبعد التوزيع.

وخلال الزيارة، انطلاقا من الجانب التركي من الحدود، لاحظنا أيضا الحالة الإنسانية المتردية التي تتكشف في مخيمات المشردين داخليا المكتظة في سورية. فالضعفاء يكافحون من أجل البقاء من خلال المساعدات القادمة من معبر باب الهوى. وهم الآن ينتظرون الحصول على التطعيم، وذلك بفضل الآلية العابرة للحدود. وتم نقل حوالى 000 50 جرعة لقاح إلى المنطقة في الأسبوع الماضي. وتشير التقديرات إلى أن 20 في المائة من السكان في الشمال الغربي سيحصلون بحلول العام القادم على اللقاحات عن طريق المعونة العابرة الحدود.

وأتيحت لي الفرصة في هاتاي أيضا للقاء لاجئين سوريين والاستماع إليهم. وقالوا:

”لم يبق هناك شيء سوى المعاناة والاضطهاد والتجويع. والمحاولات الأحادية الجانب التي يقوم بها النظام بذريعة مناقشة عودة اللاجئين هي جزء من أوهام الأسد. لقد هرب السوريون من الموت، ولا يريدون العودة“.

إن آلية الرصد التي أنشأتها الأمم المتحدة فريدة ولا غنى عنها. وببساطة، ليس من الممكن استبدال هذا النموذج. وإذا توقفت عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، فإننا سنفقد واحدة من أقوى الآليات وأفضلها تدقيقا في العالم. وإذا ما توقفت الآلية، فإن السبيل الوحيد أمام المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم 2,7 مليون شخص هو الفرار من سورية. وسيؤدي ذلك حتما إلى تدفقات جديدة للهجرة نحو البلدان المجاورة وأوروبا.

ولا توجد حجة واحدة يمكن أن تبرر وقف عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود. والشعب السوري يريد أن يرى مجلس أمن موحدا وقادرا على اتخاذ القرار الصحيح. ومن واجب المجلس الأخلاقي أن يجدد آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود، مع السماح بمعابر إضافية، لمدة 12 شهرا.

ومرة أخرى، فإن بعض البلدان لا تدعم سوى الوصول إلا عبر خطوط التماس. وفي حين يمنع الأسد وصول المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، فمن المفارقات أن نرى هذه المحاولات التي تهدف إلى تحويل انتباه المجلس عن مسؤوليته الرئيسية عن تمديد ولاية الآلية العابرة للحدود.

وتواصل تركيا دعمها القوي لتسوية النزاع السوري من خلال حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015). وقد أتاحت اللجنة الدستورية فرصة للتوصل إلى حل سياسي. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود والتحذيرات، يواصل النظام السوري محاولاته لتبديد هذه الفرصة. فخلال الجولات الأخيرة، عرقل النظام عمل اللجنة بتقديم طلبات واقتراحات غير معقولة تهدف إلى تقويض المعارضة وتجاهلها. ويُبين استمرار النظام في تقديم مقترحات تتعارض مع النظام الداخلي عدم جدية مشاركته في العملية.

وإذا عُقدت الجولات المقبلة، فإنها ينبغي أن تسفر عن نتائج ملموسة. وينبغي أن تبدأ صياغة مواد الدستور دون مزيد من التأخير. وهذا أمر بالغ الأهمية لاستمرار العملية. ونحن نشجع المعارضة. وإذا كان النظام صادقا فيما يتعلق بالتوصل إلى حل سياسي، فقد حان الوقت لإثبات ذلك بشكل ملموس. ولا توجد طريقة أخرى مقبولة للمضي قدما بالنسبة للشعب السوري والمجتمع الدولي لإنهاء هذا النزاع سوى من خلال إيجاد حل سياسي.

ونؤيد جهود المبعوث الخاص بيدرسن المتواصلة للنهوض بعمل اللجنة الدستورية. وقد كرر وزير خارجيتنا التأكيد على دعم تركيا خلال الاجتماع الذي عقده مع السيد بيدرسن اليوم.

إن القرار 2254 (2015) يدعو إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور الجديد. ولا تفي الانتخابات التي أعلن النظام السوري أنه سيجريها في 26 أيار/مايو بأي من المعايير المبينة في ذلك القرار. فهذه الانتخابات ستحرم ملايين السوريين من المشاركة داخل البلد وخارجها. ولا شك أن هذه الانتخابات ستكون بعيدة كل البعد عن أن تكون حرة أو نزيهة. ولذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يعتبر هذه الانتخابات شرعية بأي شكل من الأشكال. وعلى نحو ما أشارت الأمم المتحدة، فإن هذه الانتخابات ليست جزءا من القرار 2254 (2015).

ولكي تؤتي الجهود المبذولة في العملية السياسية ثمارها، من الضروري أيضا الحفاظ على وقف إطلاق النار والهدوء في الميدان. ومع ذلك، لا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات التي تستهدف المدنيين مستمرة في إدلب. وفي 21 مارس/آذار، قتل مدنيون، بمن فيهم عاملون في مجال الرعاية الصحية، في مستشفى الأتارب وفي محيطه. وفي اليوم نفسه، استُهدف مرآب مليء بشاحنات المعونة الإنسانية بالقرب من الحدود التركية في هجوم مروع أسفر عن تدمير الشاحنات. وهذا أمر غير مقبول. ويجب على النظام وداعميه وقف جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ويواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية استهداف المدنيين السوريين وتركيا من تل رفعت ومنبج وعين عيسى. وقد نفذت هذه المنظمة الإرهابية 400 هجوم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، مستهدفة المدنيين بسيارات مفخخة. وفي 18 آذار/مارس، شنت هجمات صاروخية من تل رفعت استهدفت مناطق مدنية في كيليس بتركيا. وفي 7 نيسان/أبريل، قتلت المنظمة الإرهابية جنديين تركيين كانا عائدين من عمليات لإزالة الألغام في عفرين. ويعلن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب بوقاحة عن هذه الهجمات الإرهابية من خلال حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتستخدم هذه المنظمة الإرهابية عناصر داعش وعائلاتهم في المخيمات السورية للتضليل والابتزاز. ويشكل المسلحون الذين أطلقت هذه المنظمة سراحهم لأسباب مالية أو سياسية خطرا جسيما على جيران سورية. وقد ألقينا القبض مؤخرا على عضو في داعش، كان حزب العمال الكردستاني قد أطلق سرحه من مخيم الهول، أثناء محاولته دخول تركيا بصورة غير قانونية.

كما أن هذا التنظيم الإرهابي مسؤول عن قطع الكهرباء عن محطة مياه علوك في الحسكة وعرقلة سير عملها بشكل سليم. ونتيجة لعمليات قطع الكهرباء المتعمدة التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، وبسبب المستوى المنخفض جدا من الكهرباء المتاحة، لا يمكن تشغيل سوى ثلاث مضخات من المضخات الاثنتي عشرة المرتبطة بشبكة المياه. وهذه الأعمال غير القانونية، التي تعرض أرواح نصف مليون بريء للخطر، تعوق أيضا الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة بفعالية. ويجب إيقافها. إن أولئك الذين يدعمون

حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب ويتعاملون مع هذه المنظمة الإرهابية كجهة فاعلة شرعية ينتهكون علنا القانون الدولي ويقوضون وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية.

لقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مقتل ما لا يقل عن 16 مدنيا وإصابة 70 آخرين في الفترة من 24 شباط/فبراير إلى 23 آذار/مارس نتيجة للقصف والغارات الجوية في شمال غرب سوريا. ومن الضروري مساءلة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات المنظمة ضد الشعب السوري على مدى عقد كامل.

ونرحب بالتقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي ثبت فيه استخدام الكلور من قبل القوات الجوية التابعة للنظام في هجوم على المدنيين في سراقب بتاريخ 4 شباط/فبراير 2018. وثبت الآن أن نظام الأسد مسؤول عما لا يقل عن ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية.

ونرحب أيضا بالقرار الذي أُعتمد الأسبوع الماضي في مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكان هذا القرار في الواقع خطوة ضرورية وحسنة التوقيت نحو إنهاء الإفلات من العقاب في سوريا. وهذا شرط أساسي أيضا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. ونحث المجتمع الدولي على دعم الشعب السوري في سعيه إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

أما بالنسبة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري، فإنني أكرر أنني لا أعتبره نظيرا شرعيا لي. إن وجوده هنا إساءة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها ارتكبت على يد النظام، وبالتالي لن أكرم ملاحظاته الوهمية بالرد عليها.
